

لن يعوّض شيءٌ فقدان ابني، أنا لا أريد سوى العدالة



مسار العائلات التي تواجه
موتاً مستراباً لأحد أقاربها



OMCT
شبكة SOS ضد التعذيب

السند
sanao
مركز للتوجيه OMCT Centre de Conseil

**لن يعوّض شيءٌ
فقدان ابني،
أنا لا أريد سوى العدالة**

مسار العائلات التي تواجه
موتاً مستراباً لأحد أقاربها



أَيُظَنُّونَ أَنَّهُمْ
بِهَذَا قَادِرُونَ
عَلَى دَفْعِنَا إِلَى
التَّخَلِّي



فكّرث في أن أجمع كلّ العائلات
التي مات أبناؤها في السجن،
ظلماً وبهتاناً، لتتحرك معاً
ونتوجّه إلى قصر قرطاج...

نحمل صور أبنائنا ونبقى هناك،
حتى وإن تم إيقافنا أو هُددنا أو
طُردنا.

لا ينبغي لنا أن نصمت وإن طال
الزمن؛ فالعدالة لأبنائنا ستتحقق
لا محالة.

جدول المحتويات

المقدمة

ص.8

عنف مباشر

ص.20

01

عنف مُمتدّ

ص.36

02

العنف

الاجتماعي والاقتصادي

ص.48

03

عنف المنظومة القضائية

ص.58

04

الخاتمة والتوصيات

ص.76

المقدمة

صادقت تونس سنة 1988¹ على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبموجب هذه الاتفاقية، التزمت الدولة التونسية بمنع التعذيب وضمان تمتع الأشخاص الذين اتُهوا بحقوقهم بسبل الدعوى الفعّالة وآليات جبر الضرر، لاسيما عندما يكون الانتهاك قد ارتكبه موظف عمومي. كما يكرّس القانون التونسي هذا الالتزام الدولي² ولا سيما من خلال الفصول 101 إلى 101 مكرر 4 من المجلة الجزائية.

برنامج سند هو برنامج للمساعدة القانونية والاجتماعية والنفسية والطبية لفائدة ضحايا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تتقدّمه المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس. وتتكوّن الفئة المستفيدة من خدمات البرنامج، في أغلب الأحيان، من رجال وشباب³ ينتمون إلى أوساط اجتماعية هشّة، وُجّهت إليهم اتهامات في قضايا حق عام أو في قضايا مرتبطة بالإرهاب، أو شاركوا في تحركات اجتماعية أو سياسية. وتخلّف الانتهاكات التي يتعرضون لها، والتي يرتكبها أعوان الدولة، آثاراً جسدية ونفسية واجتماعية خطيرة قد تصل في بعض الحالات إلى الوفاة.

خلال السنوات الأخيرة، سجّل برنامج سند تزايداً في حالات الموت المستراب، أي الوفيات التي حصلت في ظروف لم يتمّ كشف ملبساتها، وتوزّط فيها أعوان ممارسون وظيفة عمومية. ومنذ سنة 2013 إلى اليوم، وثّق البرنامج 36 حالة وفاة لأشخاص تعرّضوا لادعاءات بالتعذيب أو بسوء المعاملة، بما في ذلك الإهمال. وقد وقعت 80 بالمائة من هذه الوفيات داخل أماكن سائبة للحرية.

تطالب العائلات الثكل بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة وضون حرمة الوفاة. غير أنّ مشروعية⁴ هذه المطالب كثيراً ما يتمّ إنكارها أو التشكيك فيها. فوفاة أحد أفراد الأسرة في ظروف مسترابية لا تمثل نهاية المأساة، بل بداية لمسار طويل من الصعوبات الإدارية، والقضائية، والمعاناة النفسية، والاجتماعية. وتبرز تشابه التحديات التي تواجهها العائلات وتكرار أنماط استجابة المؤسسات عبر مختلف القضايا أنّ هذه الحالات لا تمثل وقائع فردية معزولة، بل تعكس ظاهرة متكررة تكشف عن اختلالات هيكلية في كيفية تعامل المؤسسات مع هذه الملفات.

ورغم أنّ الحق في الدعوى مكفول، فإنّ ممارسته الفعلية تصطدم بالعديد من العراقيل. فالتكليف القانوني للوقائع وبطء الإجراءات ومحدودية النفاذ إلى المعلومة والنقائص في التوثيق الطبي الشرعي وفي بعض الحالات غياب أي ردّ قضائي، كلها عوامل تقوّض فرص الحصول على جبر الضرر. كما يساهم الغموض الذي يطبع عمل المؤسسات والعقبات القانونية في إبقاء العائلات في حالة من عدم اليقين لفترات طويلة. إذ تمرّ أشهر، وأحياناً سنوات في صمت للعدالة. وهكذا تصبح هذه العائلات ضحايا غير مرئيين لمنظومة كاملة.

1. القانون رقم 79-88 الصادر في 11 جويلية 1988 بالمصادقة على الاتفاقية، الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد 48 الصادر في 12 جويلية 1988، صفحة 1035.
الرسوم رقم 1800-88 الصادر في 20 أكتوبر 1988 بشأن نشر الاتفاقية، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي رقم 72 الصادر في 25 أكتوبر 1988، صفحة 1470
2. دستور الجمهورية التونسية الصادر في 25 جويلية 2022 المادة 74، «للمعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية وبموافق عليها مجلس نواب الشعب سلطة أعلى من القانون وأدنى من الدستور».
3. تقرير المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، برنامج سند 2024-2025، 2025، الصفحات 11-12: «غالبية الأشخاص الذين تم استقبالهم في مراكز سند والذين تعرّضوا لأعمال تعذيب وسوء معاملة هم من الرجال، حيث يمثلون 62% من المستفيدين»، «علاوة على ذلك، ينتمي 44% من المستفيدين من برنامج سند إلى الفئة العمرية 26-35 عامًا (...). وهو جبل لا يزال في طور النمو»، «23% [...] تراوح أعمارهم بين 36 و45 عامًا، وهي فئة تمثل جزءاً أساسياً من الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والأسرية في البلاد».
4. المبادئ والتوجهات الأساسية المتعلقة بالحق في الانصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 60/147، 16 ديسمبر 2005، الفقرة 8

**مرّت سبع
سنوات على
وفاة ابني وما
زلت مصمّماً
على معرفة
الحقيقة.**

رافع، والد كمال، 34 سنة.

يأتي هذا التقرير بوصفه عملاً يجمع بين البعد الإنساني والتحليل الموضوعي، ويستند أساساً إلى شهادات عائلات ضحايا الموت المستتراب مع الحرص على نقلها بما يراعي الاعتبارات الأخلاقية ويحفظ كرامة أصحابها.

يهدف التقرير إلى إطلاع القارئ على أن المعاناة والتجارب القاسية التي تمرّ بها هذه العائلات تجعل من الصعب عليها بلوغ حالة من الطمأنينة أو إيجاد سبيل إلى التهدئة والإنصاف، ولا يدّعي التقرير تقديم تحليل شامل لجميع أسباب تزايد حالات الموت المستتراب، بل يركّز أساساً على توثيق آثارها وتداعياتها على العائلات المعنية.



تندرج هذه المقاربة في سياق يتّسم بتواتر التبليغات عن حالات الموت المستراب وبما تثيره من مخاوف في الفضاء العام.

وتمثّل الوفيات داخل أماكن الاحتجاز أغلبية الحالات الموثّقة منذ سنة 2014. ويتأكد هذا الاتجاه في 2026: إذ تم خلال الربع الأول من السنة التبليغ، لدى برنامج سند، عن ست حالات جديدة يُشتبه في وفاتها داخل السجن. يستدعي هذا التطور بقطة خاصة وبعيد التذكير بالطابع الاستعجالي لإشكالية حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم.

يشخّل السجن أحد الفضاءات التي تمارس فيها الدولة سلطتها القسرية بأكثر الأشكال مباشرة. فعندما تحدث وفاة داخل مؤسسة سجنية، فإنها لا تثير التساؤلات حول الظروف المباشرة للوفاة فحسب، بل تطرح أيضًا أسئلة بشأن البيئة المؤسسية التي وقعت فيها هذه الوفاة، والملابس التي أفضت إلى فقدان شخص لحياته وهو تحت مسؤولية الدولة ورعايتها.

تندرج هذه الوفيات في إطار سياسة جزائية تعتمد إلى حدّ كبير على اللجوء إلى عقوبات سالبة للحرية.

كانت أغلبية الضحايا الذين قام سند بتوثيق ملقاتهم موجودين في السجن لحظة وفاتهم (72%). ومن بين هؤلاء، ادّعى 33% تعرّضهم لعنف جسديّ قبل دخولهم السجن، أثناء إيقافهم أو خلال فترة الاحتفاظ بهم، وهو ما يثير التساؤل حول استمرارية الانتهاكات التي تعرّضوا لها بين لحظة الإيقاف ولحظة الاحتجاز. وتكشف المعطيات المتعلّقة بالحالة الصحية للضحايا عن مؤشّرات مقلقة: إذ إنّ 66% من الأشخاص الذين توفّوا بسبب أمراض من دون أن يتلقوا رعاية صحية ملائمة لم تكن لديهم أيّ سوابق طبيّة معروفة قبل احتجازهم.

وقد بلغ متوسط أعمارهم 34 عاماً، وهو ما يعكس الطابع المبكر والقابل للتفادي للعديد من هذه الوفيات.

وأخيراً، فإنّ نصف الأشخاص الذين كانوا يعانون من اضطرابات جسديّة مزمنة قد توفّوا إثر انقطاع العلاج أثناء احتجازهم، سواء في السجن أو في أحد مراكز الشرطة. ولا تمثّل هذه المعطيات حالات معزولة، بل ترسم نمطاً متكرّراً يفتن فيه الحرمان من الحرّية بإضعاف الضمانات الأساسيّة في مجال السلامة الجسديّة، والحصول على الرعاية الصحية، وحماية الحقّ في الحياة.

تُوجد نسبة هائلة من الأشخاص المسجونين رهن الإيقاف التحفظي⁶، وهو إجراء لم يُقرّه القانون إلا بصفة استثنائية. غير أنّ هذه الممارسة تفاقمت في السنوات الأخيرة حتى باتت تبدو، أكثر فأكثر، أداة للمراقبة أو القمع⁷. فالتبّعات بتهمة هضم جانب موظّف عمومي، والجرائم المرتبطة بالقانون عدد 52 المتعلّق باستهلاك المخدّرات أو بالمرسوم عدد 54 المتعلّق بالجرائم السيرانية، تُفحّي إلى اللجوء أكثر فأكثر إلى العقوبات السالبة للحرية لتطال أيضًا أشخاصًا يبلغون عن تجاوزات أو يندّدون بأعمال عنف مؤسّساتي.

كما تُساهم الممارسات القضائية في ترسيخ هذا التوجّه. ذلك أنّ بطء الإجراءات، وعدم التقيّد بأجال واضحة ومحدّدة لإجراءات التحقيق والمحاكمة، وتكرار تأجيل الجلسات، عوامل تُفضي جميعها إلى اختطاط المحاكم⁸. وفي ظلّ هذه الأوضاع أصبح الإيقاف التحفظي يُستخدم في كثير من الأحيان كحلّ اعتيادي لتعويض اخلالات المنظومة القضائية. تُؤدّي هذه العوامل مجتمعةً إلى التزايد المتواصل لأعداد المساجين. فقد ارتفع عدد المحتجزين من نحو 22 ألفاً سنة 2021 إلى ما يقارب 32 ألفاً سنة 2025⁹، أي بزيادة بلغت نسبتها 45٪، في مقابل طاقة استيعابية تُقدّر بـ 18 ألف سرير.

وهذه الضغوط ليست وليدة اليوم؛ فمنذ 2010 كانت التقارير المتوفرة تُشير إلى كثافة سجنية مرتفعة، في سياق منظومة اجتماعية¹⁰ وقضائية متخلّة وخاضعة لضغوط مستمرة، تعجز عن ضمان ظروف احتجاز مطابقة للمعايير الدولية¹¹. وتشهد مقترحات الإصلاح الأخيرة المعروضة على مجلس نواب الشعب على اعتراف مؤسّساتي بهذه الإخلالات¹² وهي إخفاقات متكرّرة تعكس محدودية آليات الرقابة القائمة وعجزها عن الوفاية من هذه الممارسات أو ضمان المساءلة الفعّالة عنه¹³.

6. 53,8٪ من الأشخاص المسجونين سنة 2022 وفقاً لوزارة العدل، نقلًا عن Prison Insider، www.prison-insider.com

7. حول التحاليل الحديثة للسباق التونسي، انظر خاضة: Avocats sans frontières, Lutter contre la surpopulation carcérale en International Crisis Group, « Tunisie : éviter le défaut de paiement et préserver la paix », 22 décembre 2023 ONU, Conseil des droits de l'homme, Groupe de travail sur la détention arbitraire (GTDA), avis 2024 sur la Tunisie - A/HRC/ Human Rights Watch, « Tous des comploteurs : WGAD/2024 - Comment la Tunisie se sert de la détention arbitraire pour écraser la dissidence », 16 avril 2025

8. OMCT, 10 obstacles à la justice et comment les surmonter, 2024

9. وفقاً لتقرير الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، كما عرضه رئيسها فتحي جزّاي في -Prisons tunisiennes : l'INPT alerte sur une surpopulation alarmante », 5 février 2025 Inkyfada, « Tunisie : face à la surpopulation carcérale, la justice continue d'emprisonner à tout-va », 26 juillet 2025

10. Avocats sans frontières, Détention en Tunisie : des sanctions au-delà de la privation de liberté, 2015

11. انظر خاضة: الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، معظيات وملحظات مفصلة في -Tunisie : face à la surpopulation carcérale, la justice continue d'emprisonner à tout-Intersection Association for Rights and Freedoms, Behind the Walls: Report on Torture, Mistreatment and Medical Neglect in the Tunisian Prison System, La Presse, « Surpopulation carcérale : de nouvelles prisons seront bientôt construites », 15 novembre 2025 Business News, « Prisons : la LTDH de nouveau empêchée d'accéder à la Mornaguia », 16 avril 2026 Business News « Réforme des prisons : des députés veulent tourner la page d'un système à bout de souffle », 27 mars 2026

12. في هذا الشأن، نصف مجمل التحقيقات التي أنجزتها Nawaat نظاماً سجنياً يتسم باكتظاظ شديد، وتوتر اجتماعي عالٍ، وعموم مؤسّساتي يجعل أي شكل من أشكال الرقابة الخارجية أمراً عسيراً. وفي السباق نفسه، تقرير Behind the Walls: Report on Torture, Mistreatment and Medical Neglect Intersection Asso- in the Tunisian Prison System ciation for Rights and Freedoms, 2025

وقد سُجّلت عشرات حالات الوفاة داخل السجون في ظرف سنوات قليلة، وقع جزء منها في ظروف وُصفت بأنها مُستَراتيجية. وأثار بعضها تعبئة واسعة لدى العائلات ومكوّنات المجتمع المدني، لا سيّما حين توفّي أشخاص يُعانون أمراضاً معلومة دون أن يتمكّنوا من النفاذ إلى علاجهم¹⁴. ويثير بعضها الآخر تساؤلات بشأن رفض النفاذ إلى العلاج أو تأخيره¹⁵. ويُرجّح أن يكون بعضها الآخر ناجماً عن اعتداءات عنيفة من قِبَل أعوان الدولة أو من نزلاء آخرين، استناداً إلى الشهادات وعناصر الإثبات المُجمّعة.

نصف حالات الوفاة التي وثّقها سند، كانت الضحايا قد تعرّضت لعنف يُنسب إلى أعوان قِبَل إبداعها الاحتفاظ أو سجنها: فبعضها تعرّض له أثناء إيقافه أو في الطريق العام، وبعضها الآخر خلال فترة الاحتفاظ، قِبَل نقله إلى السجن.

ولا يمكن فصل هذه الوفيات عن السياسة الجزائية القمعية وعن ظروف الاحتجاز¹⁶ التي تُعرّض المحتجزين لأشكال متعدّدة من الخطر.

وحيث تقع الوفاة في مثل هذه الظروف، فإنّها تطلق مساراً يأتي فيه فقدان داخل صمتٍ مؤسّساتي، يتجلّى في غياب الأجوبة، وفي غموض الإجراءات، وفي إقصاء العائلات على نحو دائم من قِبَل المؤسسات الإدارية والقضائية.

**ويبقى هذا الصمت جراح الفقدان
مفتوحة، ويترك بصمته العميقة
والدائمة في حياة المقرّبين.**

14. CRLTDH, « Tunisie – Morts en prison et décès en garde à vue : une responsabilité de l'État », 2 mars 2026

15. Intersection Association for Rights and Freedoms, Behind the Walls: Report on Torture, Mistreatment and Medical Neglect in the Tunisian Prison System, octobre 2025. يُفيد التقرير بوجود إخلالات خطيرة في النفاذ إلى العلاج داخل أماكن الاحتجاز أفضت إلى عدّة وفيات مُستَراتيجية، في خرق للمعايير الدولية المتعلقة بالحقوق في الصحة، لا سيّما المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والقاعدة 24 من قواعد مانديلا.

16. OMCT, Index Mondial de la Torture 2025 .Fiche d'information – Tunisie, 2025

الأهداف

يطمح هذا التقرير إلى أن يمنح العائلات المنخرطة في المشروع صوتاً نافذاً للدفاع عن ذكرى أحبائها، وإلى تحويل مأساتها الشخصية إلى أداة للتغيير الاجتماعي والسياسي. ذلك أنّ وفاة تقع إثر تعامل مع أعوان الدولة أو تحت مسؤوليتها تنطوي على بُعدين، انساني وسياسي: فجر الضرر شأنُ يعيننا جميعاً.

أما الفاعلون في مجال التغيير، فيقدّم لهم هذا التقرير مادةً للتفكير في التطوّرات اللازمة لتحقيق العدالة والكرامة، والحيولة دون تكرار مثل هذه الانتهاكات

تتوجّه المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وبرنامج سند بالشكر إلى الأقمهات والآباء والزوجات والأبناء والإخوة والأخوات الذين قبلوا، رغم ألمهم، مشاركة قصصهم. فشجاعتهم وتصميمهم في السعي نحو الحقيقة والعدالة يمنحان هذا العمل مداه ويشكّلان مادته الحيّة.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى:

- التوثيق المباشر والمعمّق لستّ وثلاثين حالة فردية من حالات الموت المستراب، أي الوفيات التي وقعت في ظروف لم تُوضّح ملبساتها أثناء الاحتجاز أو إثر تعامل مع أعوان عموميين؛
- تحليل المرافقة القانونية والاجتماعية والطبية والنفسية التي تتولّاها المنشآت القانونية والاجتماعيات في سند لفائدة عائلات الضحايا؛
- استنتاجات ورشة عمل جمعت مجموعة عمل سند الحق والمهامين الأعضاء في شبكته، بهدف رسم خريطة للعوائق التي تعترض المعالجة القضائية لقضايا الموت المستراب، وصياغة توصيات؛
- ملاحظات ستّ جلسات لمجموعات نقاش شبه موجهة، ضمّت عائلات ضحايا الموت المستراب في الكاف وتونس وصفاقس؛
- تحليل ثماني مقابلات شبه موجهة أُجريت مع مختصّين في المرافقة القانونية والاجتماعية والطبية والنفسية لعائلات ضحايا الموت المستراب.

حرصاً على البساطة وتيسيراً للقراءة، تُرد جميع تسميات الأشخاص بصيغتي المذكر والمؤنث معاً.



كان طبيًا، ناجحًا،
وبازًا بوالديه.



ما زلت أراه في المطبخ،
كان كثيرًا ما يطبخ لنا.



كان شابًا مفعماً بالحياة، عازماً على
بناء مستقبله وعلى تلبية حاجاته
بقبول أي عمل يجده.



كان يقول لي: «ما زلت شابًا،
أحبّ الحياة».



كان ابني في بداية حياته.
قبيل وفاته، كان قد تلقى
عرض عمل مهمّ، وطلب
مَنّي، أن أعدّ وليمة وأدعو
أقاربنا للاحتفال بذلك. وقد
أعددت تلك الوليمة فعلاً. لا
احتفاءً، بل ترحمًا على روحه.



كان أخًا وأبًا وصديقاً في آن واحد؛
كان مصدر أمل في بيتنا.



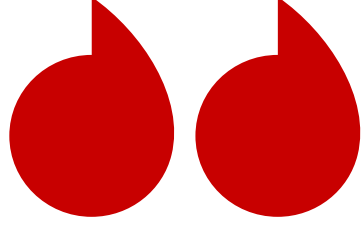
كنّا عائلة بسيطة متماسكة، نتقاسم
حياة يومية من وجبات مشتركة
وأحاديث وضحكات ولحظات ودّ.

كان
طمنا.



ماذا عساكم فاعلين؟ لقد مات أصلاً...

كان كل شيء بالنسبة إلينا.



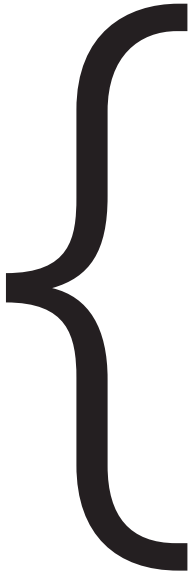
صبري، ابن المنصف، كان عمره ثلاثاً وعشرين سنة.

صبري عامل يومي شاب، فقد حياته إثر نقطة تفتيش مرورية، حين كانت السيارة التي يستقلها تُطارذ من قبل الشرطة.

اتّصلت بي ابنتي هاتفياً وأنا في الحقل. قالت لي إنّ أباها كُسرّت أضلاعه وإنّه في المستشفى. كنت أحرث الأرض، ففكرت في أن أكمل آخر سطرين قبل أن أذهب لرؤيته في المستشفى. ثم رأيت من بعيد صوري يُسرّع على دراجته النارية، ومعه أختي، فتساءلت لماذا يُسرعان نحوي هكذا.

**عندها قال لي:
«ابنك مات».**

**فوجدت نفسي فجأةً
في عالم آخر.**



عنف مباشِر

يبلغ متوسط أعمار ضحايا الموت المستراب الذين يرافق سند عائلاتهم أربعاً وثلاثين سنة. ولم يكن لدى أغلب هؤلاء الضحايا، وهم في معظمهم رجال¹⁷، أي سوابق أو مؤشرات صحية لافتة¹⁸ يمكن أن تنذر بوفاة مفاجئة.

17. 94% من ملفات الموت المستراب التي وثقها سند تتعلق برجال.

18. 61% من الملفات التي وثقها سند تفيد بغياب سوابق طبية ذات دلالة لدى الضحية.

يروى أحد الآباء أن ابنه كان يبدو في صحة جيدة عندما رآه في طريقه إلى مكتب وكيل الجمهورية؛

◀ ابن بلال، البالغ من العمر ثمانية عشر عاماً، والذي وُضع في إيقاف تحفظي على ذمة قضية تتعلق بحيازة مواد مخدرة، توفي في ظروف غامضة بعد أربعة عشر يوماً فقط من إيقافه.

فقد كان يتسم ويطمئنه قائلاً: «أنا بخير، أنا بخير». وبعد الاستنطاق، وأثناء نقله إلى غرف الإيقاف بالمحكمة، واصل الابن الابتسام وأرسل قُبلاً إلى عفته.

كان هؤلاء أبناءً وأزواجاً وأباءً وإخوة، تجمعهم بعائلاتهم روابط وثيقة. وقد خلّفت وفاتهم المفاجئة والعييفة حالةً من الحزن والضيّق الشديد لدى ذويهم. وإذا كان فقدان شخص عزيز يشكّل دائماً تجربة مؤلمة، فإنّه يكتسي في مثل هذه الظروف طابعاً صادماً ومفجعاً¹⁹. وتتفاقم معاناة العائلات بسبب الطريقة والظروف التي تكشف فيها وفاة قريبها²⁰. وقد عاش العديد من الأشخاص الذين يرافقهم سند هذه التجربة بكل ما تحمله من ألم ومعاناة.

19. Fleury C., Tourette-Turgis C., Merand-Goldminc M. et alii, Ce qui survit à la perte, le deuil des familles et proches de jeunes victimes de la route, étude exploratoire, Chaire de Philosophie à l'hôpital du GHU Paris psychiatrie, 2025, & neurosciences, ص. 24.

20. Romano H., Accompagner le deuil en situation traumatique, Les Ateliers du praticien, Dunod, 2025, ص. 28.

■ بداية العنف

بالنسبة إلى العديد من العائلات، تمرّ فترة طويلة بين وفاة الشخص العزيز عليها واللحظة التي يتمّ فيها إعلامها بذلك.

ويروي عدد من الأقارب أنّهم تركوا لساعات طويلة في الانتظار دون الحصول على أي معلومة. يقضون يومهم أمام السجن أو مركز الأمن، ويمكنون في ممزّات المستشفى دون أن يعرفوا إن كان عليهم المغادرة أو البقاء. يحاولون أن يجدوا من يصغي إليهم أو يجيب عن تساؤلاتهم، لكن الساعات تمضي ببطء. يشعرون بأنّ أمراً ما يحدث، من دون أن يعرفوا حقيقةه. فلا يكون هذا الزمن زمن الحياة اليومية، ولا هو بعدّ زمن الحداد، بل هو زمن معلق، خالٍ من المعالم، يجدون أنفسهم فيه عاجزين عن الفهم أو السيطرة على ما يجري.



يوم الثلاثاء، عادت الأم إلى السجن مُصوّرة على رؤية ابنها.

غير أنّ أحد الأعوان طلب منها التوقّف عن الاحتجاج وطردها،

قائلاً إنّه سيتمّ الاتصال بها عندما تأتي الأخصائية الاجتماعية. وبقيت هناك من الساعة الثامنة والنصف صباحاً إلى حدود منتصف النهار، إلى أن حضرت الأخصائية الاجتماعية. وعندها أُبلغت بأنّ ابنها نُقل إلى المستشفى خلال ليلة الاثنين.



عندما توّجه إلى السجن للقيام بزيارته الأسبوعية، تُرك في الانتظار من الساعة التاسعة صباحاً إلى الرابعة مساءً دون أن يتمكّن من مقابلة ابنه.

انتابه القلق واحتجّ على ما يحدث. وفي نهاية المطاف، جاء عدد من أعوان السجنون لاصطحابه إلى مكتب مدير السجن، الذي سأله عما إذا كان ابنه يعاني من أيّ مشاكل صحية.

ثمّ أُبلغه بأنّه نُقل إلى قسم الاستعجالي بالمستشفى إثر تعرّضه لوعكة صحية. وعندما وصل الأب إلى المستشفى، لم يتمكّن من الحصول على أيّ معلومة من الإطار الطبي.



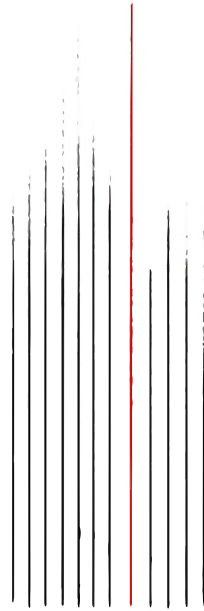
عزيز، ابن سامية، البالغ من العمر أربعة وعشرين عاماً،

والذي وُضع في إيقاف تحفظي، خرم من العلاج الذي كان يحتاج إليه رغم مطالباته المتكرّرة بالحصول عليه، وتوقّف بعد ثلاثة أسابيع من إيفاهه.



كان كامل يقضي عقوبة سجنية منذ ما يزيد قليلاً عن شهر عندما توتّي.

وكان والده، رضا، يزوره كلّ أسبوع حاملاً له القفّة، إلى أن جاء أحد أيام الأربعاء حيث ترك لساعات طويلة في الانتظار...





كان وليد، البالغ من العمر سبعة وعشرين عاماً، مسجوناً منذ ست سنوات في مؤسسة سجنية بعيدة عن مقر إقامة عائلته، رغم مطالبته بنقله إلى سجن أقرب.

وكان والده يرسل إليه بانتظام حوالات مالية، إلى أن جاء يوم رفضت فيه إحدى هذه الحوالات.

يوم الخميس، حاول الأب إرسال حوالة مالية إلى ابنه المسجون، غير أنّ العملية رفضت.

فحاول الاتصال بالسجن في اليوم نفسه ثم في اليوم الموالي، لكنّه لم يتلقَ أيّ رد.

وعندما عاد إلى مكتب البريد يوم السبت، رفضت الحوالة مرة أخرى.

عندها كثّف اتصالاته إلى أن تمكّن من التواصل مع إدارة السجن، التي أكّدت له أنّه لا يوجد أيّ سجين يحمل اسم ابنه.



كان حشان يبلغ من العمر أربعين سنة.

ورغم تشخيص إصابته بمرض السكري، فإنّه لم يتح له الحصول على العلاج الضروري أثناء فترة إيقافه التحفظي.



لم تكن عائلته على علم بأنّ إدارة السجن قد نقلته إلى قسم الاستعجالي بالمستشفى.

ولم يعلم شقيقه بالأمر إلا يوم الاثنين في أواخر الصباح.

وقد وصلته هذه المعلومة بمحض الصدفة أثناء حديثه مع شخص كان يغادر السجن، إذ أخبره بأنّ السجين الذي زاره تحدّث له عن إشاعة متداولة داخل المؤسسة السجنية.





كان سيف يبلغ
من العمر ثماني
وعشرين سنة.

ومنذ نقله إلى
سجن بعيد عن
مكان إقامة
عائلته، لم تعد
والدته فاطمة
فادرة على زيارته
كل أسبوع. وكانت
آخر مرّة رأته فيها
حيّاً حين كان يبكي
ويتوسّل إليها
التدخّل من أجل
تأمين نقله إلى
مؤسسة سجنية
أقرب.

توجّهت الأمّ إلى السجن برفقة أختها يوم
الخميس.

وبعد استكمال الإجراءات المعتادة وإيداع القفّة
لابنها، طُلب منها الانتظار لبعض الوقت. ثمّ أبلغها
أحد الأعدان بأنّ ابنها نُقل إلى المستشفى،
وطلب منها التوجّه إليه دون تقديم أيّ توضيحات
إضافية. فتوجّهت إليه على الفور.

وعند وصولها، فُتعت في البداية من الدخول رغم
إبرازها للتصريح الصادر عن إدارة السجن، فبقيت
تنتظر دون أن تتلقّى أيّ معلومة.

وتسترجع تلك اللحظات قائلة: «تركوني معلّقة
بين الخوف والانتظار... لم يشرحوا لي شيئاً،
وكأنّ ابني لا يستحقّ أيّ ردّ».

يكشف غياب التواصل، وتضارب المعلومات، وطول فترات الانتظار عن خلل مؤسساتي قد يرقى إلى مستوى الإهمال الجسيم. فحتى عندما لا تستمرّ حالة الغموض بشأن مصير أحد الأقارب سوى بضع ساعات، تجد العائلات نفسها في وضع نفسي معقّد يطغى عليه الشكّ والقلق، ونتيجة حرمانها من المعلومة، لا تستطيع فهم ما يجري ولا الاستعداد لتلقّي خبر فقدان. وبحكم اعتمادها على المؤسسة السجنية للحصول على المعلومات، تُوضع هذه العائلات في علاقة غير متكافئة بشكل عميق، تجعلها في حالة من العجز، وتفاقم منسوب التوتر والضغط النفسي لديها، وتعيق بداية مسار الحداد²¹ والتأقلم مع فقدان.

21. يمكن إجراء مقارنة مع مفهوم «الفقد الغامض» (ambiguous loss) الذي يصف الحالات التي يحول فيها غياب معلومات متوقعة عن ظروف الاختفاء أو الوفاة دون الاعتراف الرمزي بالفقد ويعطل مسار الحداد. انظر -Boss P., «The trauma and complicated grief of ambiguous loss», Pastoral Psychology, 59/2 (2010), ص. 137-145. وللتهنكات الخطيرة للعالمين الدولي الإنساني الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 60/147، 16 ديسمبر 2005، الفقرة 8

■ لحظة الإبلاغ بالوفاة

تُحفر في الذاكرة العبارات التي تُقال عند إبلاغ العائلات بالوفاة، وقد يتسبب إبلاغ الخبر، لوقت طويل، بطريقة صادمة أو غير ملائمة في إحداث أذى نفسي إضافي.²² فالكلمات المستعملة، ونبرة الخطاب، والظروف التي يتم فيها إبلاغ الخبر، تشكّل جميعها جزءاً من العنف الذي تتعرّض له العائلات. ورغم أنّ أغلب الضحايا الذين وثق سند ملفاتهم توفوا داخل أماكن سلب الحرية،

22. رومانوف، مصاحبة الحزن في المواقف الصادمة، ورشة عمل الممارسين، دونود، 2025، ص 28.

من العائلات أفادت بأنّ خبر الوفاة لم يُبلّغ إليها من قبل أحد أعوان الدولة، بل وصلها عن طريق أحد معارفها. **40%**

تلقى اتصالات من عدد من معارفه لتقديم التعازي. وظنّ في البداية أنّ الأمر لا يعدو أن يكون خطأ أو سوء فهم، فسارع إلى محاولة الاتصال بالسجن.

غير أنّ نائب مدير السجن أخبره بأنّه لا يملك أيّ معلومات حول الموضوع. ولم يعلم بوفاته ابنه إلا لاحقاً عن طريق أحد معارفه العاملين بالمؤسسة السجنية.



مصطفى، والد وليد، البالغ من العمر سبعة وعشرين عاماً.

علمت بوفاته ابنها عن طريق الجيران.

وبحسب ما أُبلغت به، فإنّ أعوان الأمن بالحيّ تولّوا إبلاغهم بالخبر بدعوى أنّهم لا يعرفون عنوانها، وهو تّبرير تعيّره الأمم غير مقبول ولا يستند إلى أيّ أساس.

قبل شهر من وفاته، أخبر وسيم والدته ليلى بأنّه تعرّض للعنف داخل السجن الذي كان محتجزاً فيه.

ولم يخطر ببالها يوماً أنّ تلك الانتهاكات قد تفضي إلى وفاته.



يوم الاثنين على الساعة التاسعة صباحاً،
تلقت اتصالاً من إحدى معارفها أخبرتها فيه أنها
علمت بوفاة ابنها بالمستشفى.

فتوجّه شقيق الفقيد إلى هناك على الفور. وفي
البداية،

**نفى الأعوان خبر الوفاة،
قبل أن يؤخّده
في وقت لاحق.**



بعد خمسة عشر
يوماً من إيقاف
ابنها، علمت
بسرى

أن رمزي نُقل
من السجن إلى
المستشفى، دون
أن تُبَيِّغ بالأسباب
الحقيقية لهذا
النقل. وتمكّنت
العائلة من زيارته،
لكنه كان قد فقد
الوعي بالفعل.



◀ وتروي عائلات أخرى أنّ خبر الوفاة أُبلغ إليها من قبل أحد ممثلي المؤسسة المعنية، لكن
في ظروف اتّسمت باللامبالاة أو طغى عليها الغموض والارتباك.



شعرْتُ بقلق غريب،
بخوف عميق.

شيماء كانت
قلقة منذ أن
وُضع ابنها.

اتّصلت بالمستشفى، فقيل لي إنّّه ليس هناك. اتّصل أحد شبّان الحيّ بالسجن نيابةً
عنيّ. أخذت الهاتف وقلت: «أنا قريبته وأريد أخباره». على الطرف الآخر من الخطّ،
كان العون يأكل، يمضغ طعامه، ويكلّ لامبالاة أخبرني بأنّ ابني توفّي. كان ذلك
يوم اثنين، في حين أنّ ابني مات يوم السبت، دون أن تُعلم عائلتنا.

انهار زوجي على الأرض، وفقد وعيه. ابني مات.
كيف ولماذا؟ لا نعرف.

وهو في وضع
إعاقة ذهنية، في
الاحتفاظ إثر نوبة
عيفة ونُقل إلى
السجن. توفّي
أربعة أيام بعد
إيقافه.



فاطمة، والدة
سيف، ثمانية
وعشرون عامًا.



بعد انتظار طويل، تم أخذها إلى طبيب أخبرها أن
حالة ابنها الصحية حرجة.

عندما أمرت الأم باكية على رؤيته، أخبرها الطبيب
في النهاية بوفاته، قائلاً:

« أين كنت؟
لماذا جئت الآن فقط؟
إنه مريض هنا منذ 10 أيام. »



سامية، التي
ما فتئت تنبه
السلطات إلى
ضرورة عدم
إيقاف العلاج
الطبي لابنها عزيز
أثناء احتجازه، لم
تعلم حتى بوفاته
حين حدثت.

مساء الأربعاء، توجهت إلى المستشفى لرؤيته
لكنتي لم أجدّه في سريره.

سألت الجميع عن أخباره دون
أن أحصل على ردّ.

أخبرني مريض في غرفة مجاورة بأنه كان في
حالة سيئة جداً وأنه توفي في سريره، وقدماه ما
مازالتا مقيّدين.

◀ تتعامل المؤسسة مع الوفاة بوصفها عنصراً إدارياً، في حين أنها بالنسبة إلى العائلات
قطيعة وجودية؛ فهي تشعر بافتقار عميق للاعتبار.



رحاب، زوجة
محمد، ثماني
وثلاثون سنة.

كان رهن الإيقاف
التحفظي، توفي
بعد اثني عشر
يوماً من سجنه
وفي زيارة رحاب
السابقة، كان
محمد قد نذّر
بظروف الاحتجاز
البايئة المسأطة
عليه.



حين توجّهت زوجته إلى السجن مع ابنتهما لتحضر
له قفّته، تركها أحد الأعوان تنتظر ساعتين أو
ثلاثاً قبل أن يخبرها بأنه أدخل المستشفى.
لم تكن لديه أيّ سوابق طبية. فاجأها ذلك،
فتوجّهت فوراً إلى المستشفى حيث كان أقاربها
مجتمعين بالفعل.

كانت تتوقّع أن تتوجّه إلى سريره. لم تفهم إلى أن
أدركت أنهم ينتظرون أمام المشرحة.

وحين أعلنت بوفاة زوجها، كانت الجثة قد
خضعت للتشريح بالفعل.



كان سيف في
المستشفى
منذ عشرة أيام
حين علمت أمّه
فاطمة بوفاته،
ولم يكن أحد قد
أعلموا بمشاكله
الصحية.

حين وصلت إلى المستشفى، أعلنت بوفاة ابني
وظلب مّي إحضار سيارة لنقل جثته، وهو ما
رفضته رفضاً قاطعاً.

طلبوا مّي أن أحمل ابني وكأته غرض...

عندها انهرت، شعرت بأنّ العالم ينطبق عليّ.

◀ وفي بعض الحالات، يأتي الإعلام بتأخر عدّة أيام. وفي حالات أخرى، ولم يحظّ الأولياء بأيّ تواصل رسمي على الإطلاق

يؤدّد والداه أنّهما لم يُعلّما رسمياً قَطّ بوفاة ابنهما، رغم أنّه كان قريباً من نهاية عقوبته والإفراج عنه.

يقول والده بحزن: «ابننا مات ولا نعرف كيف ولا لماذا».

وتضيف أمّه: «أخذه حيّاً وأعادوه لنا ميّتاً... هذا شيء لن أنساه أبداً».

كان وليد مسجوناً منذ سنوات بعيداً عن والديه.

وكانت جثته في المشرحة منذ أربعة أيام دون أن يعلم مصطفى وفتحية بذلك.



«الفصل 43 - عند وفاة سجين داخل السجن، يتعيّن على مدير السجن إعلام السلطات القضائية المختصة والإدارة المكلفة بالسجون والإصلاح وعائلة السجين المعنيّ وضابط الحالة المدنية فوراً».

القانون عدد 2001-52 المؤرّخ في 14 ماي 2001 المتعلق بنظام السجون.

◀ إنّ غياب بروتوكول لإعلام العائلات بوفاة ذويهم يعد إشكالاً متجذراً في المنظومة. فحين يُؤدّل الإعلام أو يُفوّض إلى غير المختصّين، أو حين يُصاغ دون تفسير ولا تعاطف، يتحوّل ما ينبغي أن يكون فعل إخبار إلى محنة إضافية.

لا يقتصر العنف على الموت ذاته، بل يمتدّ إلى الطريقة التي يُعلن بها

في حالات الوفاة داخل السجن، يمكن فهم طريقة التعامل مع العائلات على ضوء الكيفية التي يُنظر بها إلى الشخص المسجون داخل المنظومة الجزائية والإدارية. فغالباً ما يُختزل السجين في التهمة المنسوبة إليه أو في الجريمة التي يُشتبه في ارتكابها، وهو ما قد يؤدّي إلى تراجع الاعتبار الممنوح لأفراد عائلته. وفي مثل هذا السياق، تُهفّش معاناة العائلات، بل وقد تصبح غير مرئية في نظر المؤسسات. وأمام غياب المعلومات والتوضيحات، تحاول هذه العائلات ملء الفراغ من خلال بناء فرضيات وتفسيرات عمّا قد يكون حدث لقرينها.

■ لحظة القطيعة

عندما ترى العائلات جثمان قريبها في المستشفى أو أثناء مراسم الجنازة في المنزل، تكون علاقتها بالمؤسسة قد بدأت بالفعل تحت وطأة الشك وانعدام الثقة. فقد واجهت اللامبالاة، وأحياناً الاحتقار، ولم تجد من يجب عن أسئلتها أو يبدد مخاوفها، فتترسخ لديها منذ تلك اللحظة الشكوك بوجود عنف أو إهمال وراء الوفاة. وتأتي مواجهة الجثمان في سياق يطغى عليه القلق وكثرة التساؤلات والافتراضات حول ما حدث.

22. 63% من العائلات المرافقة من قبل سند تؤكد أنها عانت آثار عنف على جسد قريبها عند تسليمه إليها.

وتفيد قرابة ثلثي العائلات التي يرافقها سند بأن جثامين أقرابها عُرضت عليها دون إعداد أو تهيئة مناسبة، وكانت تحمل آثاراً أو علامات ظاهرة، أو بدت في حالة متدهورة²³.

عندما توفيّ ابني، لم أتمكن حتى من تقبيله أو احتضانه أو توديعه.
كان جسده الصغير مغطى بالخدمات؛ وكانت الضمادات تغطي معظم أنحاء جسده، فيما كانت آثار الدماء تمنحه لوناً مائلاً إلى الحمرة.

هل تظنون أنّ بإمكانني أن أنسى آخر صورة رأيتها لابني؟ لقد انطبع في ذهني ولا تفارقتي، وأراها كلّ يوم في أحلامي..



كان قد مرّ أربع وعشرون ساعة على وفاة ريان عندما أبلغت والدته، شيماء، بالخبر.

وقد أفادت إدارة السجن بأنه ارتطم برأسه، غير أنّ والدته لاحظت آثار ضرب على كامل أنحاء جسده.





كان خالد قد
أوقف قبل
سبعة أيام في
قضية تتعلق
بالمخدرات.

وقد تولى أحد
أعوان الأمن من
جيرانه إبلاغ زوجته،
هنا، البالغة
من العمر اثنين
وثلاثين سنة، بخبر
وفاته. فتوجهت
على الفور إلى بيت
الأموات برفقة
ابنتها الصغرى
البالغة من العمر
ست سنوات.



رأت زوجته وابنته جثمانه بعد وفاته،
وكان في حالة سيئة.

وقد تركت تلك المشاهد أثراً عميقاً في جميع
أفراد العائلة.

وتقول زوجته: «لم أعرف عليه، ولم أتمكن من
التأكد من هويته إلا من خلال الوشوم الموجودة
على ذراعه».

ومنذ ذلك الحين، أصبحت تعيش في حالة من
الخوف، حتى إنها لم تعد تجرؤ على الذهاب إلى
دورة المياه بمفردها ليلاً. أما طفلتهما فتعاني
من كوابيس متكررة، وتقول إنها ترى والدها في
أحلامها.



كان سليم في السادسة والعشرين
من عمره.

ولم يكن قد مضى على إيقافه سوى
عشرة أيام. وقبل ثلاثة أيام من وفاته،
زارته أمه فأتت في السجن، فأسر إليها
بأنه تعرض للضرب من قبل الأعوان.
وقد كان يعاني من صعوبة في
المشي لدرجة أنه لم يكن قادراً على
التنقل دون مساعدة.

كان ابنها قد أخبرها
بأنه تعرض للتعذيب
على يد أعوان السجن.

وهي ترى أنّ هذه الانتهاكات كانت السبب
المباشر في وفاته.

وتقول بحسرة: «كان يقول لي: أمي، أتألم... ولم
أستطع إنقاذه».




أثناء قيام العائلة بتغسيل الجثمان، لاحظت وجود آثار مائلة إلى الزرقة على ظهره.

وأمام هذه العلامات، قرّرت عدم المضيّ في إجراءات الدفن، وتواصلت مع محامية للاستفسار عن الخطوات التي يمكن اتخاذها.

توجّه عدد من أعوان الأمن إلى منزل إنصاف لإبلاغها بأنّ شقيقها حاتم في حالة صحية حرجة وأّنه يرغب في رؤية أفراد عائلته. غير أنّها، لدى وصولها إلى المستشفى، أبلغت بأنّ شقيقها كان قد تُوفّي بالفعل عند نقله إليه. وقد علمت بذلك من أحد موظّفي المشرحة، في حين لم يقدّم لها أيّ فرد من الإطار الطبي أيّ تفسير أو توضيح.

◀ في اليوم الموالي، تسلّمت العائلة الجثمان. ووفقاً للشهادة المسلّمة لها، فإنّ سبب الوفاة يعود إلى إصابة رئوية أدّت إلى قصور تنفّسي. غير أنّ العائلة تطعن في هذه الرواية الرسمية، وتؤكّد عقّة الفقيّد أنّها لاحظت وجود كدمات على الجانب الأيمن من رأسه





**إنّ اكتشاف آثار
العنف على جسد
الفقيد يكشف حجم ما
تعرّض له، ويحوّل الحزن إلى
شعور عميق بالظلم.**

وعند هذه اللحظة يبلغ
العنف المباشر ذروته،

حيث يتّحد طول الانتظار وقسوة خبر
الوفاة والصدمة أمام الجثمان، لتنشأ عن
ذلك معاناة ت طال الإنسان في أعماقه: في
نفسه من ذهول وصدمة، وفي فهمه
للموت الذي فقد معناه المألوف، وفي علاقته
بالمؤسسة التي فقد فيها الثقة وبات يشعر
بالوحدة والعزلة.

اجمعوا التراب
وأعيدوا له الحياة،
وعندها سأصمت إلى الأبد.
أمّا ما دمتم
عاجزين عن ذلك،
فلن أصمت.

سامية، اثنتان وخمسون
سنة.

أخبرت إدارة السجن مراراً
بضرورة أن يتناول ابنها
عزير علاجه الطبي، غير أنّ
أحدًا لم يُصغِ إليها. وتوفي
ابنها بعد ثلاثة أسابيع من
إيقافه.



عننف

ففتد

■ حين يُصنَع الغموض

كلّ وفاة مسترابة يجب من الناحية النظرية أن تدفع النيابة العمومية إلى فتح بحث تحقيقي، بصرف النظر عن إيداع العائلة لشكاية من عدمه. ويهدف هذا البحث في أوّل الأمر إلى تحديد ما إذا كانت الوفاة ناجمة عن جريمة أم لا. وفي حالة الإيجاب، يتطوّر إلى تحقيق قضائي يسعى إلى إثبات الوقائع وتحديد المسؤولين. غير أنّ الواقع أقلّ انتظاماً من ذلك. فقد يُدفن الجثمان دون إجراء تشريح، أو يُجرى التشريح ولا يُفتح أيّ بحث، ما يوحى بأنّ أحداً لا يتحقّل مسؤولية هذه الوفاة. وفي مثل هذه الحالات، تجد الأسرة نفسها مضطّرة إلى المبادرة بنفسها وإيداع شكاية. غير أنّ ذلك يستلزم إمكانيات مادية وشبكة علاقات اجتماعية لا تتوفّر لدى جميع العائلات فغالبها أن تتواصل مع محام أو مع جمعية كالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

ويمنح فتح البحث في تلك المرحلة أملاً في إنتاج رواية رسمية تُكرّس تثبيت الوقائع.

غير أنّ بعض العائلات تصطدم بمحنة جديدة. فهي تتعرّض لتهريب من أعوان عموميين بقصد ثبوتها عن متابعة مساعيها، وتغذّي هذه الضغوط قناعتها بأنّ موت قريبها ناتج عن خطأ أو إهمال.

لم تعد العائلات تشكّ في أنّ موت قريبها كان مريباً، لكنّها ما زالت تجهل ما حدث فعلاً. فالجرح الأوّل لا يندمل، بل يأخذ شكلاً آخر.

فالضغوط والتأخيرات وردود السلطات المبتورة تُنشئ شكلاً جديداً من عدم اليقين — لم يعد حول الموت نفسه، بل حول أسبابه الحقيقية.

وما دام الأقارب عاجزين عن معرفة ما جرى، يبقون أسرى ألهمهم، عاجزين عن تجاوز حزنهم والمضيّ قُدماً. فالألم الأوّل يبقى حياً دون أن يجدوا له تفسيراً أو معنى.

وهذا العنف لا يأتي دفعة واحدة، بل يتراكم يوماً بعد يوم: كلّما بحثت الأسر عن الحقيقة وجدت أمامها حواجز، وكلّما ارتفعت الحواجز اشتدّت المعاناة وترسّخت.



يوسف، ثلاثة وعشرون سنة،

أردني فتيلًا
برماسة في
الطريق العام
خلال تدخّل أمي.
وتطعن أمه ساء
في رواية الأعوان
للأحداث، وتندّد
بمخالفات في
سير البحث، في
حين يتهم عدد
من الشهود رئيس
فرقة بإطلاق النار
على يوسف أثناء
مطارده.



في البداية، زارها أعوان متظاهرين بالدعم، ثم سرعان ما عرضوا عليها مبلغاً من المال مقابل سحب شكايتها، فرفضت ذلك بكل عزّة نفس.

ومنذ ذلك الحين، تقول إنّها تواجه ضغوطاً ممنهجة: فقد مُنعت من لقاء أيّ مسؤول، وتؤكّد أنّها حُرمت من حقوقها الاجتماعية.

كما واجهت صعوبات جقّة في إيجاد محام، إذ انسحب عدد منهم تحت الضغط، بل إنّ عدول التنفيذ أنفسهم رفضوا إجراء المعاینات القانونية الأساسية، ممّا اضطرّها إلى التنقّل إلى العاصمة رغم وضعها الصحيّ الهشّ.

حاول الأعوان إجباره على إمضاء محضر
يُثبت تاريخ وفاة سابقاً،

وهو ما رفضه بمرارة، مغادراً المركز دون إمضاء، في رفض يشهد على كرامته ووفائه لذكرى ابنه.



مصطفى،
والد وليد، سبع وعشرون سنة.

ولا يأتي مسار العدالة ليدهض شكوكهم. فأجال إحالة تقارير الطب الشرعي وفتح التحقيقات تمتدّ دون أيّ تفسير، فيما يطلّ نفاذ المحامين إلى ملفّ القضية مهتدياً في أغلب الأحيان دون مبرّر قانوني مقنع. وتتنظر الأسر أحياناً سنوات دون أن تصلها أيّ أخبار. فالمنظومة لا تُنتج لا تأكيداً ولا توضيحاً ولا تكذيباً.

الهادي، أربعة وعشرون سنة، فارق الحياة في إحدى ليالي الصيف.



كان قد أوقف على الشاطئ على إثر سوء تفاهم. ويعتقد والده أنه تعرّض للتعذيب أثناء احتفائه. وحين زاره في السجن بعد يومين من إيفائه، لم يكن الهادي قادراً على الكلام، وكان قد فقد بعض أسنانه، يعاني من آلام في البطن وكسر في الأنف واضطرابات في الذاكرة.

رغم السنوات العديدة المنقضية، لم يعرف الملفّ أيّ تقدّم ذي دلالة. ويعيش والده اضطراباً نفسياً عميقاً بسبب الشعور بالتخلي وغياب العدالة.

◀ وفي غياب سردٍ رسمي، تُجري العائلات بحثها الخاص في محاولة لملء فراغ لا يُحتمل²⁴. وهذا التحوّل جوهرّي: فالمؤسّسة تبدو وكأنّها تحمي نفسها أكثر ممّا تحمي، إذ تُرغم على أن تبحث هي بنفسها عن المعنى، دون وسائل ولا اعتراف.

مضت الآن سنتان على وفاة سليم، ولا يزال والداه حسن وفاتن يبحثان عن إجابة لسؤال واحد: ماذا حدث لابنهما؟



يُعرب الأب عن استغرابه من بطء الإجراءات القضائية، متسائلاً عن أسباب هذه التأخيرات. ويؤكّد أنّ التقارير الأولى تُحدّد مسؤولاً عن وفاة ابنه، غير أنّه يرى أنّ أطرافاً أخرى متورّطة لم تُمسّ بأذى؛ فإيناه تعرّض لعنف شديد داخل السجن، وبخشي أن يكون ثقة من يسعى إلى طمس الحقيقة.

◀ تضطرّ العائلات إلى مراجعة المعطيات باستمرار والدفاع عن قراءتهم للوقائع، فيجدون أنفسهم معزولين وحدهم عبء فهم ما جرى. والعنف لا يخفت، بل يمتدّ ويتحوّل إلى جزء لا يتجزأ من مسار هذه العائلات.

²⁴. (Pelento M.-L., Braun de Dunayevich J., « La disparition : sa répercussion sur l'individu et la société », Revista de Psicoanálisis, 8586 (1985)

■ الحداد المُعلق

يبدو الوقت كأثّه جمّد في مكانه. فالأقارب لا يستطيعون النظر إلى الموت لا من خلال ما سبقه ولا من خلال ما جاء بعده. وهذا الجمود يمنعهم من وضع مسافة بينهم وبين ما حدث، فيعجز الحداد عن أن يشقّ طريقه²⁵

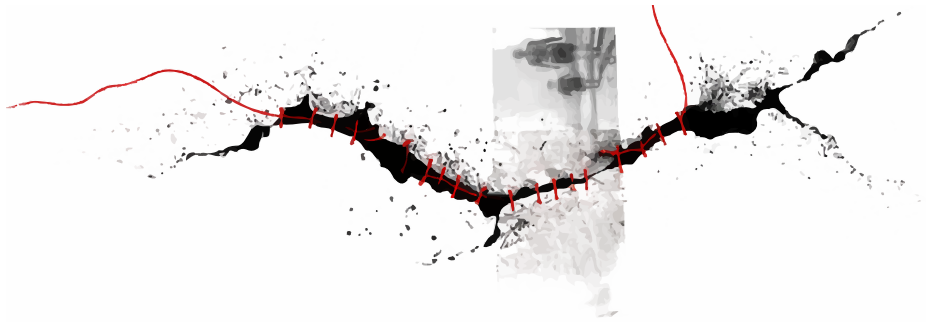
25. تصف الأدبيات السريرية «الحداد الصدمي» أو «الحداد المعقد» الحالات التي يحول فيها موت عنيف أو مفاجئ أو محاط بعدم اليقين دون الاندماج النفسي للفقد ويظل ردود فعل الحزن. انظر خاصة Shear K., « Complicated Grief », New England Journal of Medicine (2015)



**جرحي لم يندمل قط...
أمشي،
لكّتي مكسورة من الداخل.**

فاطمة، والدّة
سيف، ثمانية
وعشرون سنة.

إذا كان الحداد مساراً يخفت فيه الألم مع مرور الوقت، فإنّ وحشية الموت المفاجئ قد تعترض هذا المسار وتعيق سيره. وفي حالة الموت المستراب، يستمرّ هذا الألم ويتعمّق. فعجز العائلات عن فهم ظروف الوفاة وغياب الاعتراف بما عاشوه يحولان دون استيعاب الفقدان نفسياً. فيبقى الحدث راسخاً في الذاكرة، دون أن تستطيع العائلات إدراجه في سياق مفهوم يساعدها على المضيّ قُدماً. ويبقى القريب الفقيد حاضراً في النفس، لا بوصفه ذكرى، بل بوصفه حضوراً لا يُفارق تفاصيل الحياة اليومية.





فاطمة، والدة سيف،
ثمانى وعشرون سنة.

أذهب كلّ يوم إلى المقبرة
لأحدّث أبى، ولعلمى
بمدى حبّه للكلاب، أظعم
فى كلّ مرّة الكلاب
الموجودة هناك.
أشعر بأنّى ما زلت أفعل
شيئاً كان يحبّه...



فاتن، والدة سليم،
ستّة وعشرون سنة.

تروي الأم كيف انهارت حالتها
النفسية تماماً بعد وفاة ابنها:
فلم تعد تنام، وتجد نفسها
تحدّثه كلّ يوم كأنه ما زال حيّاً.
«أحياناً أنسى أنه مات... أحدّثه
وكأنه يسمعني».



حافظ، والد اسكندر،
سبع وعشرون سنة.

يراه أبوه فى المنام، ويلمح
طيفه فى البيت، وفى
مطلع الصباح،
يتخيّله إلى جانبه على
حافة الطريق، ذاهباً إلى
العمل ومتحدّثاً إليه.



هنيدة، والدة سفيان،
ثلاثون سنة.

فى البيت، لا تزال ستّة ملابس
ابنى فى مكانها. كنتُ قد
غسلتها عشية رحيله. وحتى اليوم
لم أستطع ترتيبها، لا أقوى على
لمسها ولا على الاقتراب منها.
مضى على ذلك أربع سنوات.

◀ ورغم أنّ تجربة الحداد تختلف من عائلة إلى أخرى، فإنّ استمرار غياب الإجابات لفترات طويلة يمنح هذه الحالات بُعداً أشمل، إذ يدفع الأقارب إلى حالة من الاستنزاف النفسي²⁶ والجسدي. وتبقى الصدمة حاضرة وفاعلة دون أن تتاح لها فرصة التخفيف أو التلاشي، فتجد العائلات نفسها في حالة اغتراب عميق عن العالم من حولها؛ فهي تواصل العيش، لكنها تشعر في الوقت ذاته وكأنّها تراقب حياتها من الخارج، عاجزة عن استعادة نسقها الطبيعي أو عن التفكير في المستقبل والتخطيط له²⁷.

**أصبحنا نعيش كأننا بلا روح.
نأكل ونشرب وننام، لكننا لم نعد نعيش حقاً.**

كلّ ما أريده هو أن يُنصفوا ابني وأن تتحقّق العدالة له، مهما كانت الطريقة التي سينجزون بها ذلك.

لقد أنهكتني التعب، ودموعي لا تتوقّف أبداً. وأحياناً تراودني فكرة أنّ الموت قد يكون مخزباً لنا نحن الثلاثة، هرباً من هذا الألم وهذا التمزّق الذي نعيشه.

منذ وفاته، لم أعد قادراً على النوم ليلاً، فكأما وضعت رأسي على الوسادة، أرى ابني أمامي.

أذهب إلى قبره ليلاً وأناديه، على أمل أن يجيبني. إنّه يفتقدني كما أفتقده، ومنذ رحيله تغيّر كلّ شيء في حياتي.



**هنيذة، والدة
سفيان، البالغ
من العمر ثلاثين
سنة.**



26. Boss M. (1999)؛ M., Yeats J دراسات حول الفقد العامض وأثاره النفسية: عدم يقين مطوّل وإبهام عاطفي وتقلبات وجدانية، 2014، ورغم أنّ العائلات تعلم بوفاة قريبها، فإنّ عدم اليقين المطوّل حول الظروف وغياب الاعتراف المؤسّساتي يُحدنان أثاراً نفسياً شبيهاً بما يُلاحظ في حالات الفقد العامض.

27. Stolorow R. D., « Trauma and Temporality », Psychoanalytic Psychology, 2003/1، ص. 158.



**المنصف، والد
صبري، البالغ
من العمر ثلاثة
وعشرين عاماً.**

28. C. Buur, R. Zachariae, K.B. Komischke-Konnerup et alii, « Risk factors for prolonged grief symptoms: A systematic review and meta-analysis », Clinical Psychology Review, 107 (2024)، ص. 7.



◀ لا تقتصر الصدمة على اللحظات الأولى التي تلي الوفاة، بل تستمرّ وتتحوّل إلى معاناة مزمنة. فالصمت المتواصل للمؤسسات يُبقي العائلات في حالة من التوتّر النفسي الدائم، وهو ما قد يساهم في ظهور أعراض نفسية مرتبطة بالصدمة²⁸.

■ الصدمات المتكرّرة

وبسبب تعزّز مسار الحداد وعدم قدرته على التقدّم بصورة طبيعية، تجد العائلات نفسها أمام شكل ثالث من أشكال العنف يتمثّل في الصدمات المتكرّرة التي تفرزها الإجراءات الإدارية الروتينية.

فكلّ تواصل مع السلطات يعيد إحياء الجرح الأوّل، لا بسبب حدث استثنائي، بل نتيجة تكرار الإجراءات والمسايع التي تذّكرها في كلّ مرّة بفقدان قريبها. ونظراً لغيب الشفافية وضعف التواصل، تُضطرّ العائلات إلى مضاعفة مبادراتها والبحث بنفسها عن المعلومات. فتطرق جميع الأبواب، وتعيد سرد قصّتها مراراً، وتجدّد مطالبتها واستفساراتها، وتحاول استكشاف السبل المتاحة دون أن تعرف إن كانت تحرز أيّ تقدّم فعلي. وتصبح هذه المحاولة المستمرة للبحث عن إجابات حاجةً نفسية ملحة²⁹.

فهي لا تعزّز عن عناد أو إصرار مفرط، بقدر ما تعكس واقع منظومة تدفع العائلات إلى مواصلة السعي دون أفق واضح أو مخرج حقيقي³⁰ وتسفر هذه الوضعية عن إعادة إنتاج الإيذاء في حقّ الضحايا بصورة ثانوية.

ثمّ تحدّث عن رحلته الطويلة بين وزارة العدل ووزارة الداخلية والمحكمة الابتدائية بتونس والشرطة العدلية. فعلى مدى سبع سنوات، لم يتوقّف عن تقديم الشكايات ومطالب النفاذ إلى المعلومة المتعلقة بملفّ ابنه.

ويقول واصفاً ما عاشه: «كانوا يتقاذفون الملفّ فيما بينهم كما تتقاذف الكرة»، هذا فضلاً عن المعلومات المغلوطة ورفض تحمّل المسؤولية.

ويضيف: «عائلي المقرّبة تراني كلّ يوم أتسأل بين الإدارات، والوزارات، والمحامي والمحكمة. لم أتوقّف يوماً عن البحث وطرح الأسئلة. وفي أحد الأيام، نظرت إليّ زوجتي وطلبت منّي أن أتوقّف. قالت لي: "دعه يرقد في سلام، فعند الله يلتقي الخصوم" فحُزرت طويلاً في كلامها وحاولت أن أقتنع به، لكن في اليوم التالي وجدت نفسي ممسكاً بالهاتف، أحاول الاتصال بالمحامي لمعرفة آخر المستجدات في الملفّ.

29. Pelento M.-L., Braun de Dunayevich J., Les vicissitudes de la pulsion de savoir dans certains deuils spéciaux, Violence d'état et psychanalyse, Collection Inconscient et culture, Dunod, 1989.

30. يؤكّد علم نفس الصدمة أنّ التعزّز المتكرّر لمتنّات تستحضر الحدث الأصلي قد يطرّ ظواهر إعادة تنشيط صدمي وبشي الكرب مستمراً. انظر خاصة Bessel van der Kolk, The Body Keeps the Score: Brain, Mind, and Body in the Healing of Trauma, 2014.



رضا، والد كامل، البالغ من العمر أربعة وثلاثين عاماً،

والذي كان موقوفاً في قضية حقّ عام. وقد توفّي إثر وعكة صحية. ويؤكّد والده، الذي كان يزوره بانتظام، أنّه لاحظ آثار ضرب على وجهه، كما أفاد بأنّ ابنه كان يعاني منذ أيام من آلام حادة في البطن طلّت دون تفسير أو رعاية صحية واضحة.

تعمل المؤسسة القضائية على إحياء عزيمة العائلات دون أن ترفض مطالبها بشكل صريح. ومع تكرار إحالتها من مصلحة إلى أخرى، تدرك هذه العائلات تدريجياً أنها تُعتبر عبئاً غير مرغوب فيه وأنّ مطالبها تثير الازعاج. كما تُعاش بعض التفاعلات مع مختلف المتدخلين باعتبارها مهينة أو ماسّة من مكانتها وحقّها في المطالبة بالحقيقة. ومع تكرار هذه المواقف، يبدأ شعورها بمشروعية مطالبها في التآكل، وتصبح مطالبها بمساعدة المسؤولين موضع تشكيك ضمني ومستمر.

حاولت أن تُوصل صوتها إلى رئاسة الجمهورية، غير أنّ مسعاها قوبل بالرفض والتهديد.

فطردت وهُدّدت بالإيقاف لمجرّد أنّها حاولت توثيق الوقائع،

ولم يُفْرَج عنها إلا بعد تدخّل أحد الأعوان مراعاةً لوضعها وكبر سنّها.

يتذكّر أنّه، عقب صدور قرار حفظ القضية،

قال له أحد كتيبة المحكمة: يمكنك رفع دعوى على المسؤولية الشخصية، لكن لماذا تُصرّ على اتّهام الناس؟ لقد مات ابنك، وانتهى الأمر.»



سناء، والدة
يوسف، ثلاثة
وعشرون سنة.



رافع، والد كامل،
البالغ من العمر
أربعة وثلاثين
عاماً.



وتجد بعض العائلات نفسها في نهاية المطاف عاجزة عن المطالبة³¹، لا لأنّها قبلت بما جرى، بل لأنّها بلغت حدّ الإنهاك

31. Labanyi J., « The Languages of Silence: Historical Memory, Generational Transmission and Witnessing in Contemporary Spain », Journal of Romance Studies 9/3 (2009), ص. 24.

رافع، والد كمال.



أرسلتُ ثلاث رسائل إلى رئاسة الجمهورية، وترددتُ مراراً على الوزارة أطالب بالعدالة، إلى أن قال لي أحد الأعوان: «نحن لا نعمل من أجلك، توقّف عن المجيء»

حافظ، والد اسكندر.



بروي سجين سابق أن اسكندر، سبعة وعشرون سنة كان في نزاع مع نزيلين آخرين. وحين طلب النقل إلى ززانة أخرى، أقدم الأعوان على ضربه عقاباً له حتى غاب عن الوعي. فنقل إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه بعد ثلاثة عشر يوم
شيئاً فشيئاً، بات تراكم المساعي التي لا تُفضي إلى نتيجة يُلقى بظلاله على مجمل حياة العائلات، فيؤثر في علاقاتها الاجتماعية واستقرارها الاقتصادي.

◀ وتجد بعض العائلات نفسها في نهاية المطاف عاجزة عن المطالبة³¹، لا لأنها قبلت بما جرى، بل لأنها بلغت حدّ الإنهاك

هنيدة، والدة سفيان، ثلاثون عامًا.



لقد دمّرت وفاته حياتنا، وتفكّكت أسرنا. لم نعد نجتمع كما كنا من قبل، ولم أعد حتى قادرة على القيام بأبسط تفاصيل حياتي اليومية. لم أعد أستطيع البقاء في المنزل، ولم أعد أستطيع النوم فيه.

◀ شيئاً فشيئاً، بات تراكم المساعي التي لا تُفضي إلى نتيجة يُلقى بظلاله على مجمل حياة العائلات، فيؤثر في علاقاتها الاجتماعية واستقرارها الاقتصادي.

31. Martín-Ortega O., Ana Alija Fernández R., « Silence and the right to justice: Confronting impunity in Spain », The International Journal of Human Rights, vol. 21, n° 5 (2017), ص. 531-549.

مات ابني

داخل مؤسسة كان
يُفترض أن تحميه،

مات وهو في عهدتهم...

هذا ما يُحرق قلبي

كلّ يوم.

فاطمة، والدة سيف، ثمانية وعشرون سنة،



يردّج أنّه فارق الحياة جرّاء عنف جسدي تعرّض
له في السجن..

العنف الاجتماعي والاقتصادي

تُحدث الوفاة المسترابة لأحد الأقارب اضطراباً عميقاً في الروابط الأسرية والاجتماعية. كما تؤدي إلى صعوبات مادية وتحمل أعباء ومسؤوليات إضافية، تأتي لتفاقم المعاناة المرتبطة بفقدان القريب.

وتعكس هذه التحولات على ظروف العيش، وعلى العلاقات داخل الأسرة، كما تترك آثارها على الصحة الجسدية والنفسية لأفراد العائلة.

ولا تظهر هذه التداعيات بشكل منفصل عن بعضها البعض، بل تتداخل ضمن مسار واحد من الهشاشة المتواصلة والتدهور التدريجي في ظروف حياة العائلات المتضررة.

■ العزلة الاجتماعية

تجد الأسرة نفسها، عقب الموت المستراب لأحد أفرادها، في وضع هش يخال مختلف جوانب حياتها اليومية.

Delage M., La Résilience familiale, Odile Jacob, 2008, p. 43-44
تعرّض العائلة بأكملها لمأساة، قد تواجه طائفة عاطفية وهشاشة في روابطها العاطفية واليومية، ما يخل بعمق باشتغالها.

فمنهم من فقد ابناً، ومنهم من فقد أباً أو أماً. ويجد كل فرد من أفراد الأسرة نفسه في مواجهة متزامنة مع الفقدان، ومع الغموض الذي يحيط بظروف الوفاة، ومع الحزن العميق الذي يعيشه باقي أفراد الأسرة. وعندما يبلغ الألم هذا المستوى من الشدة ويصبح مشتركاً بين الجميع، تضعف قدرة أفراد الأسرة على تقديم الدعم العاطفي لبعضهم البعض³³. وقد تنشأ الخلافات، أو تحدث حالات انفصال وتفكك، بما يؤدي إلى تغييرات عميقة ودائمة في بنيتها وتوازنها.

حاولت أن تُوصل صوتها إلى رئاسة الجمهورية، غير أنّ مسعاها قوبل بالرفض والتهديد.
فطردت وهُدّدت بالإيقاف لمجرّد أنّها حاولت توثيق الوقائع،
ولم يُفرّج عنها إلا بعد تدخّل أحد الأعوان مراعاةً لوضعها وكبر سنّها.



هنيئة، والدة
سفيان، ثلاثون
عافاً.

يتحمل الأطفال والمراهقون، بشكل خاص، تبعات هذه المأساة. ففقدان أحد الوالدين بسبب موت مستراب قد يهزّ توازنهم العاطفي والتربوي ويزعزع شعورهم بالأمان والاستقرار. كما أنّ المدرسة لا توفر دائماً فضاءً يساعدهم على تجاوز هذه المحنة؛ إذ قد يواجهون صعوبات في التركيز، أو يميلون إلى الانطواء، أو ينقطعون عن الدراسة³⁴، مما يؤثر سلباً في مسارهم الدراسي وحياتهم المستقبلية. ويزيد من شعورهم بعدم الأمان نظرة الآخرين إليهم، إلى جانب الصمت والغموض اللذين يحيطان بظروف الوفاة.

³⁴ المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، تقرير سندي 2025-2026، 2026، «هدى» 13 عافا، كانت تعاني اضطرابات سلوكية منذ وفاة والدها سنة 2024 في السجن، في ظروف مسترابة. وبعد أن طردها مدير الإعدادية، رافقتها المشقة الاجتماعية لسند، فأجرت وساطة مع الإعدادية، بالتنسيق مع مندوب حماية الطفولة، لتمكينها من العودة إلى الدراسة.»

قلبت هذه المأساة حياة عائليتي إلى الأبد. ترك ابني المدرسة، وأصبحت ابنتي باكتئاب بلغ من الخطورة حدًا استوجب إيداعها المستشفى.

مرّت خمس سنوات على وفاته، ولم تذرف ابنتي حتى الآن دمعَةً واحدة، ولم تُزر قبره قط. ترفض أن تصدّق رحيله،



ريهام، زوجة
محمد، ثمانية
وثلاثون عامًا.

وما زالت تنتظره.

فقدت ابني، وها أنا اليوم أفقد ابني الآخر أيضاً. فهو يرفض البقاء في المنزل، ولم يعد يحتل رؤية غرفة أخيه، أو ملبسه، أو ألعابه، ولا حتى صورته المعلقة على الجدران.

كلّ شيء يذكّره بأخيه...



سامية، اثنان
وخمسون عامًا،
والدة عزيز.

ومع مرور الوقت، تُقل القدرة على تقبل الحداد في حين أن الأعراف الاجتماعية والدينية تفرضه وتعتبره قضاء وقدرًا. ويصبح التطرق إلى موضوع الوفاة أمرًا عسيرًا جدًا خاصة مع المقربين.

تصبح الأمور أكثر تعقيدًا عندما تقع الوفاة داخل السجن. ففي هذه الحالة لا يمكن تفادي فسوة الأحكام الاجتماعية التي قد تقدّر أن خبر الوفاة هو في نهاية الأمر أقل وطأة وقابل للتفسير وشبه مقبول باعتبار أن المتوفى مجرمًا ومنحرفًا. وكأن المجتمع يصنع درجات للحزن والحداد تصبح بمقتضاه بعض الوفيات تحتاج بكاء وحزنًا أكثر من أخرى:

وفضلاً عن ذلك، فحين يكون المتوفى موقوفًا، تُحاط وفاته أحيانًا بخكم أخلاقي ضمني³⁵، كما لو أنّ التورّط في جريمة ما يفسّر ظروف الوفاة أو يخفّف من وطأتها. وقد يفرض هذا الحكم إلى تصنيف ضمني للأحزان، إذ يُنظر إلى بعض الوفيات على أنّها أقلّ استحقاقًا للبكاء أو للتساؤل من غيرها.

تلجأ بعض الأسر، حمايةً لنفسها من الشائعات والكلمات الجارحة، إلى الانسحاب تدريجيًا من الحياة الاجتماعية. وفي ظلّ هذه العزلة، لا تجد هذه الأسر مساحة آمنة للتعبير عن حزنها، ولا تحظى بالفهم أو المساندة التي تحتاجها من محيطها. وهكذا يتفاقم شعورها بالوحدة والعزلة، ويزداد ثقل المعاناة التي تعيشها بعد الموت المستراب لأحد أفرادها.

Altholz R., Living with Impunity: Unsolved Murders in Oakland and the Human Rights Impact on Victims' Family Members, International Human Rights Law Clinic, University of California, Berkeley School of Law, 2020

أعيش مع عائلي الموسعة في ظلّ كذبة تحيط بموت ابني. قلت لهم إنّ وفاته كانت بسبب توقعك على مستوى القلب، وفي حقيقة الأمر هم لا يعرفون أنّه كان مسجوناً.

رافع، والد كمال،
أربعة وثلاثون
عاقاً.

اضطرت إلى مغادرة منزلي. لم أعد قادرة على الاستمرار في العيش فيه. فقد أصبح الجيران منشغلين بقصتي إلى حدّ الهوس؛ بين نظرات الشفقة وأحاديث القيل والقال: «هذه هي المرأة التي قُتل ابنها في السجن». كانت نظراتهم تلاحقي كلما خرجت إلى الحيّ أو ذهبت إلى السوق.
حاولت الانتحار مرّتين، بعدما أتقني الفقر والظلم والمرض، لكنني لم أنجح.

شيماء، والدة
ريان، أربعون
عاقاً.

◀ غير أنّ هذا الانسحاب من الحياة الاجتماعية لا يكفي للتخفيف من القلق الذي يلزم الأسر. فذوو الضحايا يظلون لفترة طويلة يعيشون في خوف دائم وترقب مستمر لوقوع أحداث مأساوية جديدة.

كانت شيماء قد لجأت ببساطة إلى مركز الامن طلباً للمساعدة من أجل تهدئة ابنها ريان، الذي كانت إعاقة تجعله أحياناً يمزّ بنوبات من الاضطراب. لكن، لماذا أودع السجن؟ وكيف انتهى به الأمر إلى الموت بعد أربعة أيام فقط من إيقافه؟



يلزمي دائماً شعور بأننا مهدّدون أو تحت المراقبة. لم تعد لديّ أي ثقة في الدولة ولا في أولئك الذين يفترض أن يحمونا. أحياناً، عندما يتأخر أحد أبنائي في العودة إلى المنزل، لا يخطر ببالي سوى احتمال واحد: أن يكون قد أوقف أو سُجن، وأن يلقى المصير نفسه الذي لقيه أخوه. أخشى أن أعيش هذه المأساة من جديد³⁶

36. Model of posttraumatic stress disorder. Behaviour Research and Therapy, 2020. نجد فكرة مفادها أن الحدث الصادم يحدث تعديلاً دائماً في المخططات المعرفية، إذ يُقَمّ المستقبل انطلاقاً من الصدمة الماضية. Ehlers A. & Clark D. M., A. cognitive model of posttraumatic stress disorder. Behaviour Research and Therapy, 2020.

■ الأضرار الاقتصادية

لا تقتصر الأضرار الاقتصادية التي تتكبدها الأسر على كونها نتيجة مادية لفقدان أحد أفرادها بسبب الموت المسراب، بل تمتد آثارها لتعيد تشكيل ظروف عيشها وقدرتها على مواجهة متطلبات الحياة اليومية. وغالباً ما تتفاقم هذه الأضرار ضمن سياقات اجتماعية تعاني أصلاً من تفاوتات واختلالات عميقة، مما يزيد من هشاشة هذه الأسر ويُعقّق من أوضاع الإقصاء والتهميش التي تواجهها.



رافع، والد كمال، أربعة
وثلاثون عامًا.

وضعي المادّي سيّئ للغاية، ولهذا جئت إليكم
أطلب المساعدة؛ فلا قدرة لي على توكيل محام.

إن فقدان القريب يؤدي إلى خسارة مفاجئة للموارد المالية، خاصة عندما يكون المتوفى هو العائل الرئيسي للأسرة. غالباً ما تجد العائلات نفسها مضطرة إلى مواجهة المصاريف القضائية مع الاستمرار في تحمل النفقات اليومية. هذا التغيير المفاجئ والاجباري للأدوار يؤثر خاصة على النساء، لا سيما عندما يضطررن إلى تحمل مسؤولية إدارة الأسرة بمفردهن، أو الانتقال إلى مسكن آخر، أو الالتحاق بعمل بشكل عاجل. وتزداد هذه التحولات تعقيداً بالنسبة للأمهات الضحايا، ولا سيما اللواتي يقتربن من سن التقاعد.



سقط سند أسرتنا. وبين عشية وضحاها، وجدت نفسي وحدي
مسؤولة عن أربعة أطفال. اضطررت إلى العمل ليل نهار لأسدد
حاجتنا، أنتقل بين الأعمال الصغيرة، غالباً على حساب كرامتي وعلى
وقع الاستغلال. لو كان زوجي ما يزال حيّاً، لما عشت كل هذا الذلّ.
بحثت عن مستقبل أكثر استقراراً لبناتي، فقبلت بتزويجهنّ في سنّ
مبكرة. لم أزوجهنّ وأنا مسرورة، بل زوجتهنّ لأنّي لم أجد قدرة على
إعالتهنّ. وما بدا حلّاً تحوّل إلى ألم جديد: فقد طلقت ابنتي الكبرى
قبل أن تبلغ العشرين.

رحاب، زوجة
محمد، ثمانية
وثلاثون عامًا.

يؤدي طول أمد الإجراءات القضائية وصعوبة الحصول على جبر الضرر إلى تفاقم انعدام الأمان المادي. وحتى عندما تُمنح التعويضات، فإنها تأتي متأخرة وتظل غير كافية لتعويض فقدان العائل الوحيد أو لتغطية النفقات التي تم تكبدها بل إن إحدى العائلات التي رافقها ساند تفيد بأن مبادرتها بالتقاضي أدت إلى تقييد حصولها على المساعدات الاجتماعية المستحقة.

في هذه الظروف، تضطر العائلات إلى الاعتماد على علاقاتها الاجتماعية أو على الجمعيات للحصول على الدعم، وهو دعم يظل، رغم أهميته، غير قادر على تعويض الواجبات المحمولة على الدولة.

سناء، والدة يوسف، ثلاثة وعشرون عامًا.

لا تعاقبي الدولة بصمتها إزاء الجريمة فحسب،
بل تعاقبي أيضًا بحرمانني من حقوقي الأساسية.



■ الانعكاسات على الصحة

بالنسبة إلى كثير من افراد العائلة فان الألم يتجاوز النفس والروح لينفص أيضا على الجسد³⁷.

يؤكد مقدّمو الرعاية الصحية أنه في حالات الحداد المطوّل يوجد تواصل بين النفسي والجسدي. فالتوتر النفسي المستمر، والاجترار الفكري، وفرط اليقظة تُبقي الجسم في حالة دائمة من الشدّ والتأهب، مما قد يؤثر سلبيًا في الوظائف الفسيولوجية والمناعية. وقد تترافق هذه الحالة مع زيادة القابلية للإصابة بمختلف الأمراض، ولا سيما الاضطرابات الأيضية أو أمراض القلب والأوعية الدموية. وعندما يُعاق مسار الحداد لفترة طويلة، فإنه يتجاوز البعد النفسي ليشمل مجمل وظائف الجسم.

Das V. et alii, Social Suffering: The Relationship between Physical Pain, Traumatic Events, and Worrying Grief-related Thoughts, 2000, .37 .p. 4652

تتجلى هذه المعاناة في مجموعة من الاضطرابات الدائمة، من بينها الآلام الجسدية، والإرهاق المزمن، واضطرابات النوم، والاختلالات الهرمونية، والالتهابات، وتفاقم الأمراض السابقة، أو تدهور أداء الجهاز المناعي. وغالبًا ما ترافق هذه الحالة مع تراجع أشمل في ظروف الحياة اليومية، مرفوقة بفقدان الشهية، وانخفاض مستوى النشاط، وتراجع الاهتمام بالنفس والعناية بها.

أنا منهكة... فقدتُ صحتي وقوّتي وقدرتي على الاستمرار.

وبدل أن أركض بين المحاكم والإدارات، ها أنا اليوم أركض من مستشفى إلى آخر، مصابةً بأمراض سببها الحزن: ارتفاع ضغط الدم، والأعصاب، والعينين.

التهوم فقداً أبي روجي.
والتهوم المرضُ جسدي.



شيماء،
والدة ريان.



سناء،
والدة يوسف.



وأخيرًا، تزيد الصعوبات الاقتصادية من حدة التأثيرات الصحية، فهي تحدّ من إمكانية الحصول على العلاج والرعاية الصحية، من خلال ضعف القدرة على تغطية نفقات المتابعة الصحية، أو ضمان استمراريتها بشكل منتظم.

كما يمكن للضغوط المادية أن تؤدي إلى تأخير التدخل الطبي نظرا إلى طول فترة انتظار العلاج العمومي.



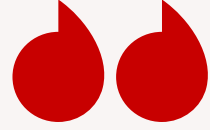
تسبب فقدانه في انهيار العائلة اجتماعيًا واقتصاديًا. كذا نعتمد عليه في المصاريف الطبية وفي الحياة اليومية.

كان يوسف يعمل ويساهم في نفقات العائلة.

أما والده أحمد، سبعة وخمسون عامًا، فيعمل حارشا ليلاً؛ وقد أثقلته الديون لتسديد المصاريف القضائية المتصلة بملف ابنه، ووالدته سناء، خمسة وخمسون عامًا، مصابة بالسرطان وبعده أمراض مزمنة، تستوجب علاجاً غالباً ما يكون غير متوفر في المستشفى العمومي.

لا يمكن فصل الآثار الصحية عن الظروف الاجتماعية التي تساهم في تشكيلها وتحديدها. فهي تعكس الكيفية التي تترك بها صدمة فقدان وأثاره العنيفة بصماتها المستدامة على الأجساد وعلى الظروف المادية والملموسة للعيش.

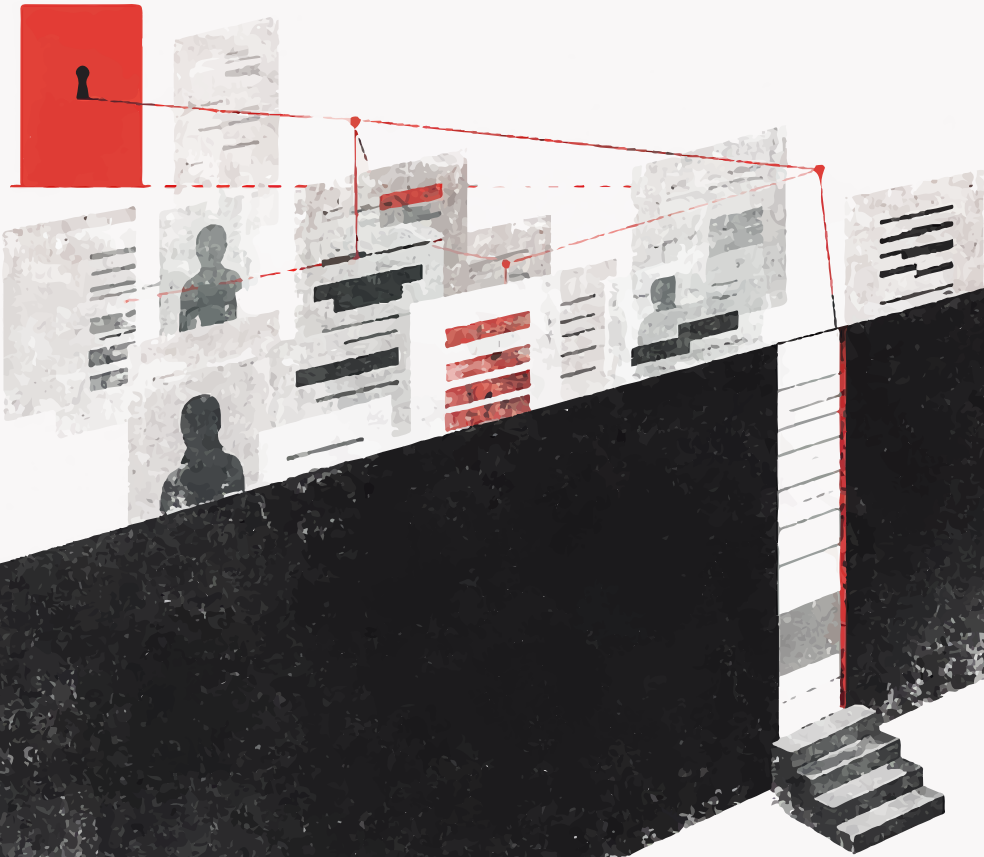
وعندئذ تُطرح مسألة النفاذ إلى العدالة بحدّة خاصة. فكيف يمكن تصوّر الحصول على العدالة في ظلّ آجال طويلة للتقاضي وإكراهات مؤسساتية في قطيعة مع واقع العائلات؟



رافع، والد كمال، يبحث عن الحقيقة منذ سبع سنوات.

اسمعي يا ابنتي، أنا أثق بكم ثقةً تامّة.
طرقتُ كلَّ الأبواب، ولم يُجِبني سواكم. مرّت
سنواتٌ كثيرة. ومن يدري كم بقي لي من
العمر؟

إنّ متّ، فابحثوا عن الحقيقة،
وقولوا إنّ كمال، ابن رافع، قد قُتل.



عنق

المنظومة

القضائية

ان آليات عمل النظام القضائي، بوصفه نظامًا لإنتاج الأحكام، تنتج عنه آثار مهمة. فالقواعد الإجرائية، وتطبيقها العملي، وعدم تكافؤ موازين القوة الذي تنظمه، تُولّد عنفًا مؤسسيًا ممنهجًا، ويؤدي ذلك إلى تقييد الولوج إلى العدالة، وإضعاف التمتع الفعلي بحقوق العائلات، وقد يفضي، في بعض الحالات، إلى ترسيخ الإفلات الفعلي من العقاب.

■ النضال من أجل الاعتراف وجبر الضرر

رغم العقوبات، تواصل العائلات سعيها إلى الحقيقة والعدالة والاعتراف. فهي تامل في محاكمة يمكن فيها تسجيل موقفها وأقوالها، والدفاع عن وجهة نظرها حول حادثة الموت المستراب.

أريد أن تكون قضيتي عريقة. أريد أن يفهم
المسؤولون وأعدوان الأمن والسجون أنّ ما
حدث يجب ألا يحدث لأي إنسان آخر أبدًا.


رافع، والد كمال.

لا تهدف عملية جبر الضرر إلى تعويض فقدان الشخص بقدر ما تهدف للحصول على اعتراف صريح بمكانة الضحايا وعائلاتهم في المسار القضائي و الوعي بتجربتهم مع مأساة الموت المستراب.

في الحقيقة، تخونني الكلمات؛ لا أجد عبارات قادرة على التعبير عما يسكنني. ليس لي من عزاء إلا في السعي إلى الحقيقة وإلى حقّ ابني المهدور. وعزائي الوحيد ألا أخون نفسي وألا أخون ابني.



سامية،
والدة عزيز.



سناء،
والدة يوسف.

أستيقظ في كلّ مرّة على ألمٍ أشدّ. ومع ذلك، أحضر جميع الجلسات القضائية وأمرخ باسم ابني.

وفي هذا السياق، يحتفظ القانون بوظيفة رمزية مهمة، إذ يسهم في إعادة الاعتبار لكرامة العائلات وفي إبقاء ذكرى الفقيد حيّة³⁸.

وتواصل العائلات في مبارتها سعياً للوصول للعدالة.

Fleury C., Tourette-Turgis C., Merand-Goldminc M. & Lebeau A., Ce qui survit à la perte : le deuil des familles et proches de jeunes victimes de la route, étude exploratoire, Association Antoine Alléno, 2025, p. 68

كانت جنازة ابني مهيبة. جمعت العائلة والأصدقاء والجيران وكلّ من مسّهم موته وتعاطفوا معنا. ويوم أحصل على حكم يُدين المسؤولين عن موت ابني، سأقيم جنازته من جديد (...). كي يرى الجميع أنّي نجحت في استرداد حقّ ابني في بلدي.



هنيدة، والدة
سفيان، ثلاثون
عاماً.

في واقع الامر، أنّ العدالة كثيرًا ما تكون سبباً إضافياً، في الشعور بالألم.

حقّ عائلات ضحايا الموت المسترّاب

في القانون الدولي، تتمتع عائلات الأشخاص المتوقّين في ظروف مسترّابة بمجموعة من الحقوق المستقلّة، المتمايّزة عن حقوق الضحية المباشرة، ويعرّف القرار 60/147 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة³⁹ الضحية بأنّها كلّ شخص لحقه ضررٌ نتيجة انتهاكٍ جسيم لحقوق الإنسان — بمن فيهم أقارب المتوقّي، الذين يُعترف صراحةً بمعاناتهم المعنوية. ويُعدّ أقارب المتوقّي المباشرون ضحايا بالارتداد. وهم يتمتّعون بهذه الصفة بحقوق تكفلها صكوكٌ مُلزمة وتوضّحها اجتهاداتٌ قضائية دولية وفيرة. وترتكز هذه الحقوق على ثلاثة أركان: الحقّ في تحقيق فعّال، والحقّ في الإعلام والمشاركة، والحقّ في الحقيقة وجبر الضرر.

1. الحقّ في تحقيقٍ عاجلٍ ومستقلٍّ ونزيه

يلزم الفصل 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الدول الأطراف في الاتفاقية بإجراء تحقيقٍ نزيه فوراً متى وُجدت أسبابٌ معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنّ شخصاً قد تعرّض للتعذيب أو لسوء المعاملة، حتى في غياب شكوى رسمية. وفي حالات الموت المسترّاب على أيدي أعوان الدولة، فإنّ الاشتباه في ارتكاب انتهاكٍ يُفجّل بالتالي الفصل 12 من الاتفاقية. وعلى نحوٍ مكمل، يضمن الفصل 13 من الاتفاقية لكلّ شخصٍ الحقّ في تقديم شكوى إلى السلطات المختصة، وعلى هذه الأخيرة أن تنظر في الشكوى بنزاهة، وأن تحمي الشاكي والشهود من كلّ تخويف أو انتقام.

ووفقاً للقانون الدولي، ولا سيّما بروتوكول إسطنبول⁴⁰ الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، يجب أن يستوفي كلّ تحقيقٍ في ادّعاءات التعذيب أو الموت المسترّاب خمسة شروطٍ مجتمعة:

39. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/147 المؤرخ في 16 ديسمبر 2005، بشأن «المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في القيام بدعوى وجبر الضرر».

40. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/89 الصادر في 4 ديسمبر 2000، «المبادئ المتعلقة بالتحقيق الفعّال عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة الفاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لإثبات الوقائع».





الحقّ

في الإعلام

في الحقيقة
وجبر الضرر

- الإسراع — يجب فتح التحقيق دون إبطاء؛ وكلّ تأخير غير مبرّر يشكّل في حدّ ذاته انتهاكًا.
- الاستقلالية — ينبغي أن تكون هيئة التحقيق منفصلة مؤسسيًا عن الجهات أو الأفراد المعنّين.
- النزاهة — انتفاء تضارب المصالح؛ فلا يجوز أن تكون للمحقّقين أية صلة بالفاعلين المفترّضين.
- الشمولية — يجب البحث عن جميع عناصر الإثبات (الطبية، والشهادات، والاختبارات) وتدوينها.
- العلنية — يجب إبلاغ الضحايا بالنتائج؛ ويمكن نشر ملخّص للعموم.

2. حقّ العائلات في الإعلام والمشاركة

إنّ حقّ العائلات في أن تُعلّم وفي أن تتدخّل بفاعلية في الإجراءات تكفله عدّة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو شرط جوهريّ للحقّ في جبر الضرر، ويقتضي إبقاء العائلات على علم بمستجدّات القضية التي تعنيها، في جميع مراحل الإجراءات:

- القرار 40/34 (الفقرة 6) — يجب إعلام الضحايا بدور المؤسّسات، وبمواعيد الإجراءات وسيرها، وإتاحة عرض آرائهم وانشغالاتهم والنظر فيها في المراحل المناسبة.
- القرار 55/89 (الفقرة 4) — تُعلّم العائلات وممثّلوها بكلّ جلسة استماع، ويمكنهم حضورها، ولهم النفاذ إلى جميع المعلومات المتّصلة بالتحقيق؛ ويمكنهم تقديم عناصر إثبات تكميلية.
- القرار 60/147 (المبدأ العاشر) — يحقّ للضحايا التماس المعلومات المتعلّقة بأسباب الانتهاك وظروفه وطلّابها والحصول عليها، ولهم الحقّ في معرفة الحقيقة بشأن هذه الانتهاكات.

وقد أوضحت لجنة مناهضة التعذيب أنّ على الدول أن تضع تحت تصرّف الضحايا، بناءً على طلبهم أو طلب محاميهم، جميع الأدلّة المتعلّقة بالأفعال (التقارير الطبية،

والاختبارات الطبية الشرعية، إلخ)، وأنّ حجب هذه الأدلّة «قد يمنع الضحية بلا وجه حقّ من تقديم الشكوى والحصول على جبر الضرر»⁴¹.

وفي قضية فاتو سونكو ضدّ إسبانيا، اعتبرت لجنة مناهضة التعذيب أنّ تحقيقاً استغرق ما يزيد قليلاً على تسعة عشر شهراً، دون أن يمكن اعتبار أعمال التحقيق المنجزة عاجلةً ونزيهة، لم يكن مطابقاً للفصل 12 من اتفاقية مناهضة التعذيب. وقد أخذت اللجنة على الدولة انتظارها ستّة عشر شهراً بعد فتح التحقيق لإعلام شقيقة الضحية المتوقّاة. كما أعربت عن أسفها لعدم تدخّل صاحبة الشكوى ولا أيّ فردٍ آخر من العائلة في الإجراءات القضائية⁴².

وفي قضية بلانكو أباد ضدّ إسبانيا، لاحظت لجنة مناهضة التعذيب أنّ صاحبة الشكوى طلبت، خلال الإجراءات وابتداءً من أكتوبر 1994، مرّتين على الأقلّ، إجراء أدلّة غير الاختبارات الطبية — سماع الشهود وكذلك الفاعلين المحتملين لسوء المعاملة — وهو ما لم يحصل. واعتبرت أنّ في ذلك انتهاكاً للفصل 13 من الاتفاقية⁴³.

3. الحقّ في الحقيقة وجبر الضرر

يضمن الفصل 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب للضحية — ولذويها في حالة الوفاة — الحقّ في جبر ضرر ملائم يشمل ردّ الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والرضية، و ضمانات عدم التكرار. وهذا الالتزام مستقلّ عن تحديد هوية الفاعلين أو إيقافهم أو إدانتهم. ويجب أن يشكّل التحقيق نفسه أداةً للحقيقة: فبحسب بروتوكول إسطنبول، عليه أن «يوضّح الوقائع، ويثبت ويُقرّ مسؤولية الأفراد والدولة تجاه الضحايا وعائلاتهم». وعلى سلطة التحقيق التزامٌ بالحصول على جميع المعلومات اللازمة؛ وإلّا أمكن تحميل الدولة المسؤولية مباشرةً لإخلالها بالتزامها بجبر الضرر.

41. لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم (3) بشأن تنفيذ المادة 14 من الاتفاقية من قبل الدول الأطراف، الفقرة 30.

42. لجنة مناهضة التعذيب، فاطو سونكو ضد إسبانيا، البلاغ رقم 368/2008، قرار معتمد في 25 نوفمبر 2011، المرفران 10-6 و 10-7. وانظر أيضاً: لجنة مناهضة التعذيب، م. دراغان ديميترييفيتش ضد صربيا والجبل الأسود، البلاغ رقم 207/2002، قرار معتمد في 24 نوفمبر 2004.

43. لجنة مناهضة التعذيب، قضية بلانكو أباد ضد إسبانيا، البلاغ رقم 59/1996، 14 ماي 1998، الفقرات 3-8 إلى 8-7.

■ نفاذ محدود إلى العدالة

منذ انطلاق الابحاث، تواجه العائلات عقبات إجرائية تحدّ من قدرتها على الحصول على إجابات وعلى دفع مسار البحث عن الحقيقة إلى الأمام..

في الغالبية العظمى من حالات الموت المستراب، يأذن وكيل الجمهورية بفتح بحثٍ تحقيقي على معنى الفصل 31 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي ينصّ على ما يلي: «وكيل الجمهورية إزاء شكاية لم تبلغ حد الكفاية من التعليل أو التبرير أن يطلب إجراء بحث مؤقتاً ضد مجهول بواسطة حاكم التحقيق إلى أن توجه تهم أو تصدر عند الاقتضاء طلبات ضد شخص معين.»

غالبًا ما يُفتح هذا البحث تلقائيًا من قبل وكيل الجمهورية، بصرف النظر عن قيام أسرة المتوفى بتقديم شكاية من عدمه. ويقوم وكيل الجمهورية بتعيين قاضي تحقيق يتولى إجراء بحث يهدف إلى تحديد ما إذا كانت الوفاة ذات طابع إجرامي، سواء تعلّق الأمر بوجود عنف أو بإهمال نتج عنه الموت.

وفي ختام هذا البحث، يرفع قاضي التحقيق عمله إلى وكيل الجمهورية، الذي يقرر بدوره حفظ القضية في حال غياب أدلة على ارتكاب جريمة، أو على العكس من ذلك، يعيد تعيين قاضي تحقيق آخر لفتح تحقيق قضائي يهدف إلى تحديد هوية مرتكبي الجريمة.

من الناحية النظرية، يبدو أنّ هذا الإجراء يفي بحقّ العائلات في الوصول إلى الحقيقة، غير أنّ الواقع يؤكد خلاف ذلك. فالفصل 31 كثيرًا ما يتم تأويله وله بطريقة تقصي حق العائلة في المعلومة وترفض حقّهم في القيام بالحقّ الشخصي والتمتع بمكانة قانونية في سير الإجراءات الجزائية⁴⁴.



44. تخالف هذه الممارسة الفصل 7 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي ينصّ على أنّ «دعوى الحقّ الشخصي، ملك لكل من أمابه شخصيًا مرز نتائج مباشرة عن الجريمة.»

يمكن للمتضرر القائم بالحق الشخصي الاطلاع على ملف التحقيق (تقرير التشريح، سماع الشهود وغيرها من وسائل الإثبات)، كما يمكن مطالبة القاضي بالقيام ببعض إجراءات التحقيق، وأخيراً عن طريق محام، تحضير سبل المطالبة بالتعويض عن الأضرار اللاحقة بورثة الفقيد. غير أنه في حالات الموت المستتراب، غالباً ما يقع رفض هذه الصلاحيات وحرمان العائلة من ممارستها طالما لم تحدد الأبحاث طرفاً مشتبهاً به. وقد تطول هذه المرحلة دون أن يكون لعائلة المتوفى أي وسيلة للتدخل. وفي حالات أخرى، يتراءى لقاضي التحقيق ان مطلب القيام بالحق الشخصي، لكنّ مع منح محامي العائلة إمكانية الولوج الجزئي للملف وتقديم بعض الملاحظات.

ومع ذلك، فحتى في الحالات التي يُقبل فيها القيام بالحق الشخصي، فإنّ البحث يمتدّ في الغالب على مدّة غير معقولة⁴⁵. وقد تطلّ الأبحاث مفتوحة لسنوات قبل إحالة تقارير الطبّ الشرعي، وتعيين الخبراء، وسماع الشهود، وإثبات وجود جريمة.

45. يشتم بهذا البطاء 48% من الملقات القانونية التي طُلها شتد.



مرّت السنين وما زلت أطرح الأسئلة وأنتظر...
لعلّ العدالة تتحقّق في نهاية المطاف.

حافظ، والد
إسكندر، سبعة
وعشرون عامًا.



يؤكد الأب أنه توجه مرارًا إلى
المركز الأمني لطلب تقرير
الطب الشرعي، الذي أفادت
السلطات الطبية المختصة
بأنها أرسلته، لكنّ الأعوان
واصلوا تعطيل الإجراء دون
أن يقدموا له أيّ معلومة
واضحة.

بعد موت ابنهما وليد بذل
مصطفى وزوجته، كل ما في
وسعهما لمعرفة الحقيقة،
خاصة وأنّ الفقيه قد سبق وأن
أخبر شقيقه بأنه قد يموت بسبب
العنف المتكرر المسلط عليه في
السجن. وقد سبق لشقيقه ان
تقدم بشكاية لمكتب العلاقات
مع المواطن للإدارة السجنية،
فهمس له أحد الأعوان في أذنه
ساخرًا: «أعرب عن وجهي».

واضافة الى هذا الجمود الاجرائي يُضاف قصور في أعمال البحث والتحقيق،
فالشهود، ولا سيّما الموقوفون رفقة المتوقّفين، لا تُحدّد هويّتهم دائمًا؛ ونادرًا ما
ينتقل المحقّقون إلى مكان الوفاة للقيام بالأعمال اللازمة؛ ولا تُطلب تسجيلات
كاميرات المراقبة في مكان الإيقاف، أو تُطلب بعد انقضاء آجال حفظها؛ وكثيرًا
ما يُغفل القضاة عن طلب جميع الوثائق الطبية المتعلقة بالحالة الصحيّة للمتوقّفين
قبل إيقافه وأثناءه. أمّا التساخيرات المتعلقة بالتشريح، التي كثيرًا ما تحرّرها الفرقة
المكلّفة بالبحث الأولي قبل تعيين قاضي تحقيق، فغالبا ما تفتقر للدقّة ولا تتضمّن
أسئلة تتصل بظروف الإيقاف أو بفرضية وقوع عنف. وفي بعض الحالات، قد يتأخّر
تقرير التشريح أشهرًا، بل سنوات. ولا تُحرّر سوى تقارير أولية دون استنتاج، في انتظار
إنجاز التحاليل السميّة التي قد تتأخّر إلى حدّ تلف العينات.

وحين يتم أخيرا تحرير تقرير التشريح، فإنّه كثيرًا ما يقتصر على ذكر السبب المباشر
للوفاة، اذ يحدّد الطبيب الشرعيّ الأعضاء التي توقّفت عن العمل فأدّت إلى الموت،
دون أن يُثبت سياق الوفاة وطلتها المحتملة بأفعال عنف أو إهمال. أمّا القضاة،

فيركّزون على خلاصة التقارير، ونادراً ما يطلبون إيضاحات تكميلية، ويخلصون بسهولة مفرطة إلى استنتاج انتفاء الجريمة. وفي هذا الصدد، تطرح غالبية ملقّات ضحايا الموت المستراب التي حلّتها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب إشكالية تتصل بتقارير التشريح. وترجم هذه العناصر غموضاً في الإجراءات، لم يَعد متعلّقاً بمجرد تأخّر الإعلام، بل بتنظيم دائم لانعدام إتاحتها.

ومن جهة أخرى، لا يملك المحامون أيّ إجراء يلزم القضاة أو فرق الضابطة العدلية على التحرك. فتقدّم الابحاث يتوقّف على مساعٍ متكرّرة واتّصالات ورسائل وزيارات تستنزف العائلات ومحاميهم. فعندما يمتنع القضاء عن مدّ العائلات والمحامين بالمعلومات الأساسية المتعلقة بسير القضية، ينتج نوع من العنف المؤسّساتي يتسلطّ حتماً وبطريقة تراكمية على المقربين من الفقيد.

إنّ مجمل هذه الآليات من تفاوت في المراكز القانونية، وأجال الأبحاث، ونقص في وسائل المتابعة يؤدي حتماً الى خلل هيكل في منظومة العدالة.

نحاول أن نحفظ بالأمل في أنّ الجاني سيُعاقب
يوفاً ما، عتماً بأنه ليس في وسعنا أن نفعل
شيئاً. لا نملك أيّ حيلة، ولا يمكننا أن نأخذ حقنا
بأنفسنا.



منصف، والد صبري،
ثلاثة وعشرون عاماً.

■ الإفلات من العقاب وحماية المسؤولين

بما أنّ واقعة الموت المستراب قد تشهد تورّط أعواننا تابعين للدولة، فإن عائلات الضحايا غالباً ما تعتبر أن النظام القضائي ميال إلى حماية الإدارة أكثر من سعيه إلى كشف الحقيقة. إذ في العديد من الحالات، تكتسي الأبحاث طابعاً ثانوياً في الوقت الذي يظل الأعوان المشتبه في تورّطهم في مناصبهم. كما يواجه القضاة المكلفين بالتحقيق نزعة التضامن المهني داخل الإدارات التي كان المتوفى تحت سلطتها وقت وفاته أو قبلها بفترة وجيزة. كما تفتقر السلطات القضائية أحياناً إلى الحزم اللازم لضمان مثول أفراد من قوّات الأمن الداخلي أو المؤسسات السجنية أو الهياكل الاستشفائية في جلسات السماع ومختلف الجلسات القضائية. كما تبدو عاجزة إزاء تقاعس هذه الإدارات نفسها عن تقديم وسائل الإثبات المطلوبة من القضاء.



جرت مواجهة بين عائلة باسم والأعوان الموقوفين. وتؤكّد العائلة أنّ ذلك اليوم شهد حضوراً أميناً مكثفاً لممارسة الضغط على قاضي التحقيق من أجل إطلاق سراح الأعوان الموقوفين. وتقول أيضاً إنّها تعرّضت لاستفزازات من أعوان الأمن الموجودين داخل المحكمة وخارجها.

باسم، خمسة وستون عامًا، توفي إثر مدهامة أمينية لمنزله.

ولا تشكّل الآليات التأديبية الداخلية مزيداً من الأمل للعائلات. فالتحقيقات الإدارية الداخلية تبدو غير مستقلة بما فيه الكفاية، وهي قبل كلّ شيء شديدة الغموض. ولا تُعلم العائلات باعتماد أي عقوبات تأديبية محتملة.

سناء، والدة يوسف.

القاتل حرّ طليق،
وأنا سجينه هذا الألم.



وتعزّز العائلات عن شعور بالظلم وبالتنصّل من المسؤولية، وهي في نهاية الامر تحقّل أجهزة الدولة برمتها مسؤولية الموت.

حين أسأل عنّ بتحقّل مسؤولية موت ابي، أُجيب: وزارة الداخلية، والتفقدية العامة للسجون، ووزارة العدل... جميعهم.

خرم عزيز، ابن سامية، من علاجه الطبي أثناء الاحتفاظ والإيقاف التحفظي. وقد توفّي بعد ثلاثة أسابيع من إيقافه.

لم يكن بيني وبين الشرطة في ما مضى أيّ خلاف، غير أنني ضُدمت بما جرى. أخطأ ابي، فعاقبوه واسجنوه، ولكن لا تقتلوه، فلماذا قتلتموه؟

حافظ، والد إسكندر، سبعة وعشرون عامًا.

كان مقيّدًا إلى سريره في المستشفى رغم أنّه كان مشلولًا أصلًا. سلبوه كرامته وقتلوه. أحقّل المسؤولية كاملة للإدارة السجنية، بل لهذه الدولة برمتها.

يُرشّخ الإفلات من العقاب الإحباط ويُغذّي نشوء أشكال جديدة من المعاناة الاجتماعية.

فهو، إذ يتجاوز الفرد، يُحدث أثرًا ضارًا في المجتمع برمته: إذ يُرشّخ فكرة أنّ بعض الأفعال يمكن أن تظلّ بلا عقاب، لا سيّما إذا مسّت أشخاصاً قيد الاحتجاز. ومن ثمّ يُنظر إلى هؤلاء غير منظور سلمي، وكأنّ وضعهم كمساجين كافية للتخفيف

من خطورة الأفعال المرتكبة ضدهم. وهكذا يغدو الإفلات من العقاب شكلاً قائماً بذاته من أشكال العنف المؤسسي، يُغذي شعوراً بانعدام المساواة أمام القانون، ويُضعف مصداقية المؤسسات.



الآن، قبلت أنّ ابي قد مات،

لكنّ المسؤؤل، في نظري، يجب أن يعاقب.

غير أنّي أراه كلّ يوم يتنقّل بسيّارته الإدارية. ما زال يعمل، بل يبدو أنّه يريد استفزازنا، وهذا ما يجعل تجاوز ما حدث أمرًا مستحيلًا.



رافع، والد كمال.



الخاصة و التوصيات



بالنسبة إلى عائلات ضحايا الموت المستراب، فإن فقدان لا ينتهي عند لحظة الوفاة. بل يستمر في الصمت، وفي الإجراءات الإدارية والقضائية البطيئة، وفي الانتظار، وفي الصعوبة التي تواجهها هذه العائلات في انتزاع الاعتراف بمكانتها وحقوقها.. وتبرز مجمل الملفات التي وثقها برنامج سند والشهادات التي جمعها أنّ هذه الأوضاع ليست معزولة. فبمنع إثبات الوقائع، تُعطل المؤسسات مسار الجداد وتُعرض العائلات لمعاناة مطوّلة، قواؤها الانتظار والشكوك والمساغي التي لا تنتهي.

إنّ العنف المعنويّ المفروض عليها هو نتاج مباشر لمنظومة مؤسسية. فغياب المعلومة في حالات كثيرة، والقيود المسلطة على النفاذ إلى الملفّ، والأجال المفرطة، والمعاملات اللإنسانية، ليست مجرد إخفاقات، فهي مجتمعة، تشكّل منظومة تنظّم انعدام الحقيقة، وتعرقل الوصول إليها، وتساهم في تشييت المسؤليات.

إن الحق في جبر الضرر والتعويض، الذي تكفله الالتزامات الدولية لتونس في مجال حقوق الإنسان، يتعرض للانتهاك، مما قد يترتب عليه قيام مسؤولية الدولة. فعندما تحدث وفاة أثناء وجود الشخص تحت مسؤولية الدولة أو رعايتها، فإن غياب استجابة فعالة من قبل السلطات يشكل في حد ذاته شكلاً من أشكال العنف.

ومع مرور سنوات التقاضي، يؤثر الصمت على علاقة عائلات الضحايا بالمؤسسات. فمرفق القضاء الذي كان يُفترض أن يكون فضاءً للحقيقة والاعتراف بالحقوق، يصبح مكاناً للاستنزاف النفسي وأحياناً للاستسلام والتخلي عن المطالبة بالحق. وبهذا تترزع مصداقية دولة القانون نفسها، إذ يترسخ الانطباع بأن بعض حالات الوفاة يمكن أن تبقى من دون تفسير أو مساءلة أو تبعات قانونية.

تهدف التوصيات التالية إلى ضمان أن تكون كلّ حالة موت مستراب موضوع بحث سريع ومستقلّ وشفاف. فالغاية هي إثبات الحقيقة، وتحميل المسؤليات، وتمكين العائلات، أخيراً، من نيل الاعتراف بحقوقها.

الإعلام الفوريّ والرسميّ ومرافقة العائلات في حالة الموت المستراب لشخص تحت عهدة الإدارة

- ◀ اعتماد ونشر بروتوكول وطني إلزامي للإشعار بالوفيات ينصّ على ما يلي:
 - إجراء شقّاف للإعلام بالوفاة، بدءًا من الشخص الذي يعاين الوفاة وصولًا إلى المسؤول عن الإدارة المعنية (سجن، مركز أمن، إلخ)؛
 - إعلام الأقارب مباشرةً من ممثلي رسميّ مُدرّب لهذا الغرض، في أجلي محدّد بدقّة ولا يتجاوز 24 ساعة منذ حصول الوفاة؛
 - تسليم بلاغ كتابيّ يبيّن الظروف المعلومة لحظة الإعلان.
- ◀ ضمان اعتماد البروتوكول بنصّ ترتيبيّ مع تنفيذه الفعليّ من السلطات الإدارية المعنية.
- ◀ منع كلّ نقل غير مباشر أو غير رسميّ أو غير مؤطر للمعلومة المتعلّقة بالوفاة.
- ◀ ضمان التعامل مع جثمان المتوفى بما يحفظ كرامته، وفقًا لمبادئ الاحترام والكرامة الإنسانية، وإبلاغ العائلات مسبقًا بالظروف التي سيتمّ فيها تمكينهم من معاينة الجثمان.
- ◀ توفير دعم نفسي عاجل للعائلات الراغبة في ذلك.

◀ ضمان تمكين العائلات من الوصول السريع إلى المعلومات الأساسية، ولا سيما:

● حجة الوفاة، والتقرير الأولي للتشريح الطبي، ثم التقرير النهائي للتشريح فور الانتهاء من إعدادهما؛

● معلومات واضحة ومكتوبة وموحدة بشأن سبل الطعن والانتصاف المتاحة، وكيفية الاستفادة من نظام المساعدة القانونية.

تقارير تشريح مطابقة للمعايير الدولية

◀ جعل إنجاز تشريح فوري إلزاميًا لكل وفاة تقع في مكان سالب للحربة.

◀ ضمان الاستقلالية الفعلية للاختبارات الطبية الشرعية عبر:

● إحداث وحدة طبية شرعية متخصصة في الوفيات الواقعة في حالات سلب الحربة وتكون مدربة على بروتوكول إسطنبول؛

● تحرير التساخيرات المتعلقة بالتشريح من سلطة قضائية لا من مصالح الضابطة العدلية؛

● التضمين المنهجي للأسئلة المتعلقة بظروف الوفاة في الاختبارات، ولا سيما احتمال استعمال العنف أو القوة المفرطة، وظروف الإيقاف، والنفاذ إلى العلاج؛

● جمع جميع الوثائق الطبية المتعلقة بالمتوفى وإحالتها منهجيًا إلى الطبيب الشرعي، بما في ذلك الملف الطبي السجني؛

- إرساء تتبّع كامل لسلسلة حفظ الأدلة الطبية وتداولها؛
- اعتماد أجل أقصى لإنجاز عمليات التشريح.

الوقاية من الإفلات من العقاب عبر نفاذ العائلات الفعليّ إلى مسارٍ قضائيّ مستقلّ وفعليّ وعاجل

- ◀ ضمان فتح بحث مستقلّ وفعّال عندما تظهر الوقائع شبهة تورط أعوان وموظفين أو حينما تقع الموت في مكان سالب للحرية.
 - ◀ إحداث قطب قضائيّ (ضابطة عدلية وقضاة) متخصص في التحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، مزوّد بوسائل التحرك في استقلالية تامّة؛ وإسناد كلّ تحقيق في حالة وفاةٍ مستربةٍ إلى هذا القطب إلى أن تُستبعد فرضية التعذيب أو سوء المعاملة، عمداً أو إهمالاً.
 - ◀ مطالبة وكلاء الجمهورية بالأذن دون بطاء بفتح بحثٍ تحقيقيّ فوريّ في واقعة الموت المستراب مع تمكين العائلة من القيام بالحقّ الشخصيّ والمشاركة بفاعلية في البحث.
 - ◀ تفتح مجلة الإجراءات الجزائية للاعتراف للعائلات، منذ فتح البحث وأيّاً كان أساسه، بمجموعةٍ من الحقوق الإجرائية الفعلية، تشمل:
 - الحقّ في الإعلام بسير البحث؛
 - الحقّ في النفاذ إلى وثائق ملفّ البحث، بما في ذلك الوثائق الطبية؛
 - الحقّ في طلب أعمال بحثٍ (ولا سيّما سماع الشهود، والمواجهات، والمعاينات، والتفتيش، والاختبارات والاختبارات المضادّة).
-

◀ توسيع استعمال أجهزة كاميرات المراقبة في أماكن الاحتفاظ والاستنطاق، مع الحفاظ الإلزامي للتسجيلات مدّة كافية، وإتاحة النفاذ إليها للمحقّقين، وعند الاقتضاء، للممثّلين القانونيّين للضحايا.

◀ تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية لتعزيز صلاحيات قضاة التحقيق في مجال الاذن بتقديم الوثائق والتسجيلات وغيرها من وسائل الإثبات من طرف الإدارات المعنية، والزام الإدارات بالامتنال في آجال قصيرة.

◀ تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية لتأطير آجال البحث الأوّلي والتحقيق.

ضمانات عدم التكرار

◀ التنصيص على التوقيف الوقتي عن العمل للأعوان المشتبه في تورطهم في أفعال قد تشكّل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، طيلة مدّة التحقيق، مع احترام قرينة البراءة.

◀ تنقيح القانون المنظّم للتفقدية العامة للأمن الداخلي، بالتنصيص على إلزامية نشر تقرير دوري يبيّن عدد الشكاوى الواردة وأصنافها، والفضايا التي خضعت للتحقيق، والقرارات المتّخذة.

◀ اتّخاذ كلّ التدابير اللازمة، إثر صدور قرارات عن المحكمة الإدارية تُقرّ مسؤولية الدولة في حالات الموت المستراب، للحيلولة دون وقوع وفيات جديدة في ظروف مماثلة.



كان يُرَدّد على مسامعي كثيراً: «يوقًا ما، سأبني لكم بيتًا لائقًا، ولن تضطّروا عندها للعيش في هذا البؤس».



يوم الأربعاء، اشتريت له ملابس ومزيت عرق، لكنّه لم يحصل عليها قطّ. لم يكن في المستشفى أحد، ولم يكن ابني هناك، فقال لي جاره القديم في الغرفة: «لقد مات في التاسعة صباحًا».



ابني مدفونٌ تحت التراب. وعند أوّل مطرٍ بعد موته، بقيت في الخارج، لأشّم التراب، لأشّم رائحته. لا أدري إن كان يشعر بالدفع الكافي... كيف لي أن أدقّئه؟ كيف لي أن أنعم بالسكينة؟ عسى هذه الأمطار أن تُطفىء النار التي تلتهمني.



بعد ثلاث سنوات من البحث عن الحقيقة، مليئًا بالغضب والألم وإحساس عميق بالعجز، أتألّم ألمًا شديدًا.



ليس أقسى من أن يفقد المرء ولده في مكانٍ يُفترض أن يحمى فيه
لا أن يعدَّب ويقتل.



إنَّ سبب وفاته والطريقة التي مات بها هما أكثر ما يؤلمني.
إنهم مسؤولون عن موت ابني.



لن أصمت، ولا أريد أن أتخلَّى حتى تتحقَّق العدالة لابني.

شعرث بأئني
سأترك
وحيدة

في هذا الظلام

يبقى
الأمل
ملاذنا
الوحيد.



من حقنا
أن نعرف
لماذا مات
أبناؤنا.

...

لن أصمت، ولا
أريد أن أتخلى
حتى تتحقق
العدالة لابني.

OMCT
SOS-Torture Network

السند
sanao
Centre for Council - OMCT
مركز المجلس - OMCT